AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

# العجز المالي والبطالة في العراق :تحليل ارتباطي باستعمال استبيان لعينة من الاقتصاديين ومديري الدوائر

إيمان نعمة سلطان

جامعة واسط كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة

eman.alshehmani@uowasit.edu.iq

**ملخص البحث :**

يقدم هذا البحث تحليلًا ارتباطيًا ميدانيًا فريدًا للعلاقة بين العجز المالي والبطالة في العراق، باستعمال استبيانات موجهة لـ235 خبيرًا من الاقتصاديين ومديري الدوائر الحكومية، ليتجاوز البيانات الرسمية ويُظهر واقعًا مؤسسيًا مخفيًا. أثبتت النتائج وجود علاقة ارتباطية إيجابية قوية ودالة إحصائيًا ($r = 0.627, p < 0.001$) بين إدراك الخبراء للعجز المالي ومستوى البطالة، حيث يرى 89% منهم أن العجز الناتج عن الإنفاق الجاري (الرواتب والدعم) هو المحرك الأساسي للبطالة، وليس الاستثمار، مما يكشف انحيازًا سياسيًا يُقدّم الاستقرار الاجتماعي على التنمية الإنتاجية. كما كشف 85% من المشاركين أن ضعف التنسيق بين وزارة المالية ووزارة العمل هو السبب الجوهري لفشل السياسات في خفض البطالة، ما يدل على فصل مؤسسي ممنهج بين التخطيط المالي وسوق العمل. وتؤكد النتائج أن العجز والبطالة ليسا ظاهرتين منفصلتين، بل حلقة مفرغة تغذيها "ريعية الحوكمة"، حيث تُستخدم الإيرادات النفطية لشراء الولاء عبر التوظيف الزائد غير المنتج، بدلاً من بناء رأس مال بشري أو اقتصادي. ويُعدّ هذا البحث أول دراسة عراقية تربط بين التصورات الميدانية والمؤشرات الاقتصادية، مُقدِّمًا دليلاً قويًا على أن المشكلة ليست تقنية، بل هي فشل استراتيجي في نموذج الدولة، يتطلب إعادة تعريف الموازنة من أداة توزيع إلى أداة تنمية، ودمج مؤشرات التوظيف كشرط أساسي لاعتماد أي بند إنفاق. وتنتهي النتائج بدعوة جذرية لإصلاح النظام الاقتصادي عبر آليات شفافة قائمة على الكفاءة، لا الوساطة.

**الكلمات المفتاحية:** العجز المالي، البطالة، الاقتصاد الريعي، السياسة المالية، الحوكمة المؤسسية

## Abstract

This study investigates the entrenched link between fiscal deficit and unemployment in Iraq through a pioneering field-based approach, utilizing validated surveys administered to 235

expert economists and department heads across key ministries. Unlike prior studies reliant on delayed or incomplete official statistics, this research captures the lived perceptions of those directly shaping economic policy, revealing a powerful, statistically significant positive correlation ($r = 0.627$, $p < 0.001$) between perceived fiscal imbalance and rising unemployment. Findings confirm that 89% of respondents attribute unemployment primarily to unsustainable current expenditures especially public sector wages and subsidies rather than underinvestment, exposing a deliberate political strategy prioritizing social stability over productive development. Furthermore, 85% identify systemic institutional fragmentation between finance and labor authorities as the core barrier to effective policy, where budgetary decisions are made in isolation from employment impacts. The average perception scores (73.37 for fiscal deficit; 83.37 for unemployment on composite scales) reflect not merely economic indicators but a profound societal crisis: Iraq's rentier state has transformed public employment into a tool of political patronage, converting oil revenues into temporary social pacification rather than sustainable human capital. This misalignment has created a self-reinforcing cycle fiscal deficits fuel joblessness, which in turn demands more unproductive spending trapping the economy in stagnation. The study concludes that Iraq's dual crises are symptoms of a deeper governance failure, demanding a paradigm shift from expenditure management to outcome-driven budgeting, where every dinar spent must be accountable for job creation. It calls for institutional reform, transparency, and the integration of employment impact assessments into the national budgetary process.

**Key Keywords:** Fiscal Deficit, Unemployment, Rentier Economy, Fiscal Policy, Institutional Governance

## (التعريف بالبحث)

### مقدمة البحث:

في ظل التحديات الاقتصادية المتشابكة التي يواجهها العراق منذ عقود، يبرز العجز المالي والبطالة كأبرز مؤشرين على فشل النموذج الاقتصادي السائد، لا كظاهرتين منفصلتين، بل كحلقة مفرغة تُغذّي بعضها البعض. فبينما تعتمد الدولة بشكل شبه كلي على الإيرادات النفطية، تتحول الموازنة العامة من أداة للتخطيط والتنمية إلى وسيلة للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي عبر التوظيف الزائد غير المنتج والدعم الاستهلاكي، مما يولّد عجزاً مالياً مزمناً. وفي المقابل، يتفاقم معدل البطالة خاصة بين

فئة الشباب وخريجي الجامعات ليتجاوز 25% في بعض الفئات العمرية، ما يعكس فجوة هيكلية عميقة بين التعليم وسوق العمل، وغياب رؤية إنتاجية حقيقية للدولة.

وإذا كانت الدراسات السابقة قد اكتفت بتحليل العلاقة بين العجز المالي والبطالة عبر البيانات الرسمية المتأخرة أو غير الموثوقة، فإن هذا البحث يسلك مساراً ميدانياً جديداً، يعتمد على تجارب وتصورات من يعيشون الواقع الاقتصادي يومياً: الاقتصاديون ومديرو الدوائر الحكومية. فهؤلاء الخبراء، الذين يشاركون مباشرة في صياغة وتنفيذ السياسات المالية والتشغيلية، يمتلكون بصيرة لا تُستعاض عنها بأي نموذج نظري؛ إذ يرون كيف أن قرارات خفض الإنفاق الاستثماري لصالح الرواتب تُفقِد الاقتصاد قدرته على خلق فرص عمل مستدامة، وكيف أن غياب التنسيق بين وزارة المالية ووزارة العمل يحوّل الموازنة إلى عملية بيروقراطية منفصلة عن واقع سوق العمل.

من هذا المنطلق، يهدف البحث إلى تحليل العلاقة الارتباطية بين العجز المالي والبطالة في العراق من خلال استبيان معياري طُبّق على عينة مقصودة من 235 خبيراً اقتصادياً وإدارياً، بهدف الكشف عن الآليات الخفية التي تربط بين الفشل المالي والفشل الوظيفي. وتكمن أهمية هذه البحث في أنها لا تكتفي بقياس الأرقام، بل تسعى إلى فهم البُعد الإنساني والسياسي للعجز والبطالة، وتقديم رؤية عملية قائمة على الأدلة الميدانية، تُعيد تعريف الموازنة من أداة توزيع إلى أداة تنمية، وتدفع نحو إصلاحات مؤسسية جذرية تعتمد على الشفافية، الكفاءة، وربط كل دينار يُنفق بمؤشرات توليد فرص العمل.

**أهمية البحث**

تُعدّ أهمية هذا البحث غير مقتصرة على الجانب الأكاديمي فحسب، بل تمتد لتكون حجر زاوية في إعادة تشكيل منظومة صنع القرار الاقتصادي في العراق، حيث يواجه الاقتصاد الوطني تحديات هيكلية عميقة لا يمكن معالجتها بمعزل عن فهم العلاقة الجوهرية بين العجز المالي والبطالة .ففي ظل التحول العالمي نحو الاقتصادات المستدامة والشاملة، يظلّ النموذج العراقي قائماً على أساس هش :إيرادات نفطية متقلبة، وقطاع عام مفرط التوسع، وقطاع خاص مُهمَّش، وسياسات مالية لا تأخذ بالاعتبار البُعد الوظيفي لقرارات الإنفاق. (الراوي، 2010) وهكذا، فإن أي جهد لإصلاح الاقتصاد سواء من خلال برامج صندوق النقد الدولي أو خطط التنمية الوطنية يبقى عرضة للفشل ما لم يُبنى على فهم دقيق للآليات التي تربط بين العجز المالي كظاهرة مالية، والبطالة كظاهرة اجتماعية اقتصادية .وهنا تكمن أهمية هذا البحث :فهو أول دراسة ميدانية من نوعها في السياق العراقي تستخدم استبياناً معيارياً موجهاً إلى الاقتصاديين ومديري الدوائر، كأصحاب الخبرة العملية المباشرة، لقياس مدى ارتباط العجز المالي بالبطالة ليس فقط من خلال الأرقام الرسمية، بل من خلال تجاربهم الحياتية والمهنية اليومية (حمو وملا كاكه، 2021).

إن أهمية البحث تنبع أولاً من كونه يُعيد تعريف مفهوم" العجز المالي "من مجرد رقم محاسبي إلى مؤشر اجتماعي حيوي . فالعجز ليس مجرد فرق بين الإيرادات والنفقات، بل هو انعكاس لاختيارات سياسية :هل تُفضّل الدولة تمويل رواتب موظفين مؤقتين أم الاستثمار في بناء مصانع؟ هل تُفضل توزيع المنح على توظيف الكفاءات؟ هذه الاختيارات لا تُسجل في الموازنة فحسب، بل تُكتب بدماء الشباب الذين يفقدون الأمل في مستقبلهم .ومن هنا، فإن تحليل هذه العلاقة عبر عيون الخبراء يمنح

السياسات الاقتصادية بعداً إنسانياً وواقعيًا لم يكن موجوداً في الدراسات السابقة التي اعتمدت على بيانات ثانوية متأخرة أو مُشوَّهة (يوسف والشيخ راضي، 2022,ص17).

ثانيًا، تكمن الأهمية في كسر حاجز الانفصال بين" السياسة المالية "و"سياسة سوق العمل"، وهو انفصال منهجي سائد في المؤسسات العراقية، حيث تُصمم الموازنات من قبل مديري الموارد دون تشاور مع مسؤولي التوظيف أو مراكز التخطيط الاجتماعي .وهذا الفصل يُنتج سياسات مالية" مثالية رياضياً "لكنها كارثية عملياً مثل تخفيض ميزانيات التعليم والصحة لتحقيق التوازن، مما يؤدي إلى تسريح آلاف الموظفين وتراجع جودة الخدمات، وبالتالي زيادة البطالة الهيكلية .إن هذا البحث يقدّم أدلة ميدانية قوية على أن هذه السياسات ليست مجرد أخطاء إدارية، بل هي نتاج نموذج فكري متخلف يرى في العجز المالي مشكلة مالية فقط، وليس مشكلة اقتصادية كلية تمس الاستقرار المجتمعي (علي، 2024، ص 445).

ثالثاً، تتمثل الأهمية في تقديم إطار مرجعي جديد لصنّاع القرار، يعتمد على" الخبرة الميدانية "كمصدر أساسي للمعرفة الاقتصادية، بدلاً من الاعتماد الأعمى على النماذج النظرية المستوردة من اقتصاديات متقدمة لا تشبه الواقع العراقي . فالاقتصاديون والمديرون المشاركون في الاستبيان هم من شاهدوا كيف أن خفض الدعم على الوقود أدى إلى إغلاق عشرات المصانع، وكيف أن تأخير صرف الرواتب تسبب في انهيار الطلب المحلي، وكيف أن عدم تخصيص ميزانيات للتشغيل الذاتي أدى إلى تضخم القطاع غير الرسمي .هذه الشهادات لا تُستبدل بأي نموذج كمي، لأنها تكشف عن الآليات غير المرئية التي تربط بين الأرقام والواقع (العزاوي، 2019,ص38).

رابعاً، يسهم البحث في تعزيز مبدأ" الشفافية والمشاركة "في صنع السياسات، إذ يُظهر أن الخبراء المحليين لديهم رؤى دقيقة يمكنها تغيير مسار الاقتصاد، لكنهم يُستبعدون من عملية صنع القرار .وبذلك، يتحول البحث من مجرد دراسة إلى دعوة لتحويل المؤسسات الاقتصادية من بيروقراطيات تقليدية إلى منصات تشاركية تُشرك المعرفة الميدانية في التخطيط (قسميوري، 2021).

ومن ثمَّ، فإن أهمية هذا البحث تتجاوز حدود التحليل الإحصائي؛ فهي تسعى إلى تغيير الثقافة الاقتصادية في العراق :من ثقافة "الإنفاق بلا تخطيط "إلى ثقافة" الإنفاق الذكي الذي يخلق فرصاً"، ومن ثقافة" الإحصاءات الجافة "إلى ثقافة" الواقع الإنساني ."وفي عالم يُقاس فيه نجاح الاقتصاد بمدى تمكينه للإنسان، لا بمدى توازنه المالي فقط، فإن هذا البحث ليس مجرد بحث بل هو مطالبة أخلاقية وعلمية بإعادة بناء الاقتصاد العراقي على أساس إنساني، علمي، وواقعي.

**مشكلة البحث**

تُعدّ مشكلة العجز المالي والبطالة من التحديات الهيكلية الأعمق التي تواجه الاقتصاد العراقي منذ عقود، وتظلّ إحدى أبرز المؤشرات التي تعكس فشل السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق التوازن بين الاستدامة المالية والاستقرار الاجتماعي .ففي ظل الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية، والتي تمثل أكثر من 90% من إيرادات الدولة، يصبح الاقتصاد عرضةً لصدمات خارجية متكررة، مما يؤدي إلى تقلبات حادة في الموازنة العامة، وتحول العجز المالي من حالة مؤقتة إلى ظاهرة مزمنة .وفي المقابل، لا تزال معدلات البطالة مرتفعة بشكل استثنائي، خاصة بين فئة الشباب وخريجي الجامعات، حيث

تتجاوز نسبة البطالة العامة 15% وترتفع إلى أكثر من 25% بين الفئة العمرية ( 24–15) سنة وفق بيانات البنك الدولي .(2023) (الطويل ورشيد، 2021، ص 167) وقد أدى هذا التناقض بين تضخم العجز المالي وازدياد البطالة إلى تساؤل جوهري :هل هناك علاقة سببية أو ارتباطية قوية بين تفاقم العجز المالي وارتفاع معدلات البطالة في السياق العراقي؟ وإذا كانت الإجابة بالإيجاب، فما آليات هذه العلاقة، وهل هي ناتجة عن سياسات إنفاق غير رشيدة، أم عن ضعف في تخصيص الموارد، أم عن غياب التكامل بين السياسة المالية وسياسات سوق العمل؟ (يوسف والشيخ راضي، 2022)

على الرغم من كثرة الدراسات النظرية التي تربط بين العجز المالي والبطالة في الاقتصادات النامية، فإن الدراسات الميدانية التطبيقية في العراق تبقى نادرة، وغالبًا ما تعتمد على بيانات رسمية متأخرة أو غير موثوقة، ولا تأخذ بعين الاعتبار التصورات العملية للخبراء المباشرين الذين يمارسون صنع القرار الاقتصادي على الأرض .فالموازنة العامة العراقية تُقرّ سنويًا دون تقييم دقيق لتأثيراتها على التوظيف، وتُدار من قبل بيروقراطيات لا تمتلك أدوات تحليلية كافية لتوقع العواقب الوظيفية للقرارات المالية .كما أن معظم التقارير الرسمية تركز على مؤشرات كمية مثل نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي، دون تحليل كيف تؤثر هذه النسبة على توزيع الإنفاق بين الرواتب والمشاريع الإنتاجية، وبالتالي على فرص العمل (إسراء، 2021، ص 375).

هذا الفراغ المنهجي يخلق تحديًا علميًا كبيرًا :فهل يمكن قياس العلاقة بين العجز المالي والبطالة ليس فقط عبر البيانات الكمية، بل عبر تجارب الخبراء الذين يعيشون واقع هذه السياسات يوميًا؟ فالاقتصاديون ومديرو الدوائر الحكومية هم أول من يلاحظون كيف أن تخفيض ميزانيات الوزارات يؤدي إلى تجميد التوظيف، أو كيف أن تحويل الموارد من الاستثمار إلى التمويل التمويلي (الطباعة النقدية) يُضعف قدرة القطاع العام على توليد وظائف مستدامة .ومن هنا تنشأ مشكلة البحث الأساسية :غياب التحليل التجريبي الميداني الذي يربط بين العجز المالي والبطالة في العراق من خلال تقييم تصورات الاقتصاديين ومديري الدوائر، مما يمنع صانعي السياسات من فهم الآليات الواقعية التي تربط بين الفشل المالي والفشل الوظيفي (الطويل ورشيد، 2021، ص 168).

وإذا لم يتم معالجة هذه المشكلة، فسيستمر العراق في تطبيق سياسات مالية عشوائية تزيد من العجز دون أن تخلق فرص عمل، مما يؤدي إلى تعميق الأزمة الاجتماعية والاقتصادية، وزيادة التوترات السياسية، ودفع المزيد من الشباب نحو الهجرة أو الانخراط في الأنشطة غير الرسمية أو حتى غير القانونية .كما أن هذا الإهمال يعكس خللًا جوهريًا في نموذج الإدارة الاقتصادية العراقية، والذي يفصل بين" السياسة المالية "و"سياسة العمالة "كأنهما مجالان منفصلان، بينما في الواقع، كل إنفاق حكومي هو إنفاق على البشر، سواءً عبر الرواتب أو المشاريع أو التعليم .وبالتالي، فإن أي دراسة لا تأخذ بعين الاعتبار وجهات نظر الممارسين الميدانيين تظلّ ناقصة، لأنها لا تلتقط الصورة الكاملة للواقع الاقتصادي (جواد، 2024، ص 17).

وبناءً عليه، فإن مشكلة هذا البحث تتمثل في عدم وجود تحليل ارتباطي ميداني موثوق يستند إلى تجارب وتصورات الاقتصاديين ومديري الدوائر الحكومية لفهم طبيعة العلاقة بين العجز المالي والبطالة في العراق، مما يعيق تطوير سياسات اقتصادية كلية متكاملة تربط بين التوازن المالي والاستقرار الوظيفي .وهذا ما يجعل البحث ضرورة علمية وإستراتيجية، لا

مجرد ممارسة أكاديمية، لأنه يسعى لسد فجوة بين النظرية والتطبيق، وبين السياسة والواقع، وهو ما يتطلبه الاقتصاد العام الحديث في الدول ذات الاقتصادات الهشة مثل العراق.

**فرضيات البحث**

- **الفرضية الأساسية :(H1)** هناك علاقة ارتباطية إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مستوى العجز المالي ومستوى البطالة في العراق، كما يُدركها الاقتصاديون ومديرو الدوائر.
- **الفرضية الفرعية :(H2)** يرى المشاركون أن العجز المالي الناتج عن زيادة الإنفاق الجاري (الرواتب، الدعم) يؤثر سلبًا على البطالة أكثر من العجز الناتج عن الإنفاق الرأسمالي.
- **الفرضية الفرعية :(H3)** يرتبط ضعف التنسيق بين الجهات المالية والتشغيلية بزيادة عدم فعالية السياسات المالية في خفض معدلات البطالة.
- **الفرضية الصفرية :(H0)** لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين العجز المالي والبطالة في السياق العراقي، من وجهة نظر الاقتصاديين ومديري الدوائر.

**أهداف البحث**

1. **تقييم الطبيعة الارتباطية بين العجز المالي والبطالة في العراق** من خلال تحليل تصورات الاقتصاديين ومديري الدوائر الحكومية باستعمال استبيان معياري.
2. **قياس مدى إدراك الخبراء لآلية تأثير العجز المالي على سوق العمل**، سواء عبر تخفيض الإنفاق الاستثماري، أو تفضيل التمويل التمويلي، أو تضخم الرواتب على حساب الإنتاج.
3. **اقتراح إطار تحليلي عملي** يربط بين السياسة المالية وسياسات العمالة، قائمًا على البيانات الميدانية المستمدة من الممارسين، لدعم صنع القرار الاقتصادي القائم على الأدلة.

**حدود البحث**

1. المكانية :يقتصر البحث على عينة من الاقتصاديين ومديري الدوائر العاملين في الوزارات المركزية (المالية، التخطيط، العمل، التعليم العالي، الصحة) في بغداد وثلاث محافظات رائدة (نينوى، البصرة، كربلاء)، مما يحد من التعميم على المناطق النائية أو القطاع الخاص.
2. الزمنية :تعتمد البيانات على تجارب وتصورات المشاركين خلال المدة(2018–2025) ، ولا تشمل تنبؤات مستقبلية أو بيانات تاريخية أعمق.

3. المنهجية :يستعمل البحث الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات الذاتية، ما يجعل النتائج عرضةً لانحيازات الإدراك أو التحيز الشخصي، رغم تقليلها عبر تصميم موحد وأسئلة موثوقة.

4. العينة :لا تمثل العينة المجتمع العراقي ككل، بل مجموعة متخصصة (خبراء اقتصاديين وإداريين)، وبالتالي لا تُعمَّم نتائجها على الجمهور العام أو العمال غير المنظمين.

5. المتغيرات :يركز البحث على المتغيرين الرئيسيين (العجز المالي والبطالة) دون تحليل متغيرات وسيطة مثل أسعار النفط، التضخم، أو جودة الحوكمة، وذلك للحفاظ على التركيز والوضوح المنهجي.

هذه الصيغة تحقق التوازن بين الدقة الأكاديمية والتطبيقية، وتتوافق مع متطلبات البحوث الكمية التي تعتمد على الاستبيانات، وتُعدّ مناسبة تمامًا لبحث في مجال الاقتصاد العام، خاصة في السياقات النامية ذات البنية المؤسسية الضعيفة .ويمكنك استعمالها مباشرة في فصول البحث أو كأساس لمراجعة الأدبيات أو منهجية البحث

**منهجية البحث**

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي الارتباطي، وهو منهج مناسب تماماً لدراسة العلاقة بين المتغيرين الرئيسين العجز المالي والبطالة في السياق العراقي، حيث يصعب تطبيق المنهج التجريبي بسبب طبيعة الظاهرة الاجتماعية-الاقتصادية المعقدة، وعدم إمكانية التحكم بالمتغيرات الخارجية. ويتميز هذا المنهج بقدرته على جمع وتحليل البيانات الذاتية من الخبراء الميدانيين، وقياس مدى ارتباط تصوراتهم حول العجز المالي بتصوراتهم حول البطالة، دون المطالبة بإثبات علاقة سببية مباشرة، بل بتحديد قوة واتجاه العلاقة الارتباطية عبر أدوات إحصائية موثوقة.

ويتم توظيف هذا المنهج عبر ثلاث مراحل:

(أ) جمع البيانات من خلال استبيان مصمم خصيصاً لقياس تصورات الاقتصاديين ومديري الدوائر حول العجز المالي والبطالة، باستعمال مقاييس ليكرت متعددة المستويات.

(ب) تحليل البيانات باستعمال الإحصاء الوصفي (المتوسطات، الانحرافات المعيارية، التوزيعات التكرارية) والإحصاء الاستدلالي (معامل ارتباط بيرسون، تحليل الانحدار الخطي البسيط، واختبارات دلالة الفروق).

(ج) تفسير النتائج في ضوء الأطر النظرية والواقع العراقي، بهدف تقديم رؤى عملية لصانعي السياسات.

هذا المنهج يتيح للباحث اختراق الطبقة البيروقراطية التي تُخفي الواقع الاقتصادي وراء الأرقام الرسمية، ويكشف عن "الحقيقة الميدانية" التي لا تظهر في التقارير الحكومية، مما يجعله الخيار الأمثل لبحث يسعى إلى ربط النظرية بالتطبيق في بيئة مؤسسية هشة مثل العراق.

**تعريف المصطلحات**

1. **العجز المالي :(Fiscal Deficit)** يُقصد به الفرق بين إجمالي إنفاق الحكومة العامة (بما في ذلك الإنفاق الجاري والرأسمالي) وإجمالي إيراداتها غير المالية خلال فترة زمنية محددة (عادةً سنة مالية)، ويُقاس كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي .في هذا البحث، لا يستعمل المؤشر الرسمي فحسب، بل يُقيّم عبر تصورات الخبراء الذين يُدركون آليات صنع الموازنة وتأثيرات قرارات الإنفاق على سوق العمل، مما يضفي بعدًا تجريبيًا يتجاوز الأرقام الرسمية المتأخرة أو المُشوَّهة (أحمد، 2021، ص 33).

2. **البطالة :(Unemployment)** تشير إلى حالة الأفراد القادرين على العمل، والراغبين فيه، والمُتاحين للعمل، ولكنهم لا يجدون وظيفة مقابل أجر أو دخل خلال فترة محددة .في السياق العراقي، تشمل البطالة – كما يُفهمها المشاركون – أيضًا البطالة المقنعة (مثل التوظيف الزائد في القطاع العام دون إنتاجية حقيقية) والبطالة الهيكلية الناتجة عن عدم توافق المهارات مع احتياجات السوق .ويعتمد هذا البحث على تقييم الخبراء لمستوى البطالة وتطورها عبر السنوات، وليس فقط على إحصائيات رسمية قد لا تعكس الواقع الميداني بدقة (علي، 2024، ص 445).

3. **الاقتصاديون :(Economists)** هم الأفراد الحاصلون على شهادات جامعية عليا (بكالوريوس أو أعلى) في الاقتصاد أو التخطيط الاقتصادي، ويعملون في وظائف تحليلية أو تخطيطية داخل الوزارات أو المؤسسات الحكومية (مثل دائرة التخطيط، إدارة الموازنة، مركز الدراسات الاقتصادية) .ويشملهم البحث من حيث خبرتهم في تحليل السياسات المالية وتأثيرها على المتغيرات الكلية (الراوي، 2010).

4. **مديرو الدوائر :(Department Heads)** هم المسؤولون الإداريون ذوو الصلاحيات التنفيذية في الوزارات والدوائر الحكومية (مثل مدير إدارة التوظيف، مدير دائرة المشاريع، مدير الموارد البشرية)، وهم مسؤولون عن تنفيذ القرارات المالية وتحديد أولويات التوظيف والإنفاق اليومي .ويعتبرون جسرًا حيويًا بين السياسة المالية المقررة وبين تطبيقها على سوق العمل، مما يجعل تصوراتهم مؤشراً ميدانياً دقيقاً على تأثير العجز.(Keynes, 1936)

**التعريف الإجرائي للعجز المالي:** في سياق هذه البحث، يُقصد بالعجز المالي درجة إدراك المستجيبين لوجود فجوة بين إيرادات الدولة ونفقاتها، ويتم قياسه من خلال استجاباتهم على بنود استبيانية تتعلق بتصورهم لمستوى الإنفاق الحكومي، ومدى ملاحظتهم لزيادة الضرائب أو الاقتراض، وتأثير العجز على الخدمات العامة. ويُحسب له مؤشر مركب يعكس شدة إدراك العجز المالي لدى العينة.

**التعريف الإجرائي للبطالة:** يُعرف إجرائيًا على أنه الحالة التي يُقرّ بها المستجيب بأن هناك عاطل عن العمل أو يعاني من نقص فرص العمل، ويتم قياسه من خلال أسئلة مباشرة حول الوضع الوظيفي، ومدة البحث عن عمل، وعدد العاطلين في الأسرة، وتقييم ذاتي لصعوبة التوظيف. ويمكن تمثيله بوصفه متغيراً ثنائياً أو أنه مؤشر مركب حسب طبيعة التحليل الإحصائي.

## (الإطار النظري)

### 1. مفهوم العجز المالي

يُعدّ العجز المالي من المؤشرات المركزية التي تقيس صحة الاقتصاد الكلي لأي دولة، وهو يُعرَّف علمياً على أنه الفجوة المستمرة بين إجمالي الإنفاق الحكومي وإجمالي الإيرادات العامة غير المالية خلال فترة زمنية محددة عادةً السنة المالية عندما تتجاوز النفقات الإيرادات، مما يضطر الدولة إلى تمويل هذا الفرق عبر الاقتراض الداخلي أو الخارجي، أو الطباعة النقدية، أو كليهما معاً .(Musgrave & Musgrave, 1989) وفي سياق الاقتصادات النامية ذات الهيكل الريعية، لا يظل العجز مجرد رقم محاسبي فارغ، بل يتحول إلى ظاهرة اقتصادية-اجتماعية مركبة تُعيد تشكيل أولويات التنمية، وتُعيد توزيع الثروة، وتُعيد كتابة مستقبل الأجيال .وفي العراق، يتخذ العجز المالي أبعاداً أكثر خطورة وتعقيداً، ليس لأنه كبير فقط، بل لأنه مزمن، وهيكلاني، ومولدٌ لسلسلة من التداعيات التراكمية التي تُضعف قدرة الدولة على تحقيق الاستقرار والنمو الشامل (الطويل ورشيد، 2021، ص 167).

إن السبب الجوهري للعجز المالي في العراق ليس خللاً إدارياً مؤقتاً، بل هو نتيجة طبيعية لنموذج اقتصادي ريعي مهيمن منذ عقود، يقوم على الاعتماد شبه المطلق على عائدات النفط، والتي تمثل ما يزيد عن 90% من إيرادات الموازنة العامة، وفق تقارير صندوق النقد الدولي .(IMF, 2023) وهذا الاعتماد الأحادي يجعل الإيرادات عرضةً لصدمات خارجية متكررة، حيث تتأرجح العوائد مع تقلبات أسعار النفط العالمية، دون أي آلية تحوط أو تأمين مالي .فعندما تنخفض الأسعار كما حدث في 2014 و 2020ينهار التوازن المالي فوراً، ويصبح العجز حتمياً، لا اختيارياً .لكن المشكلة الأعمق ليست في تقلبات الأسعار، بل في عدم وجود بديل حقيقي .فالتنويع الاقتصادي رغم كثرة الخطابات الرسمية والخطط الخمسية ظل حبراً على ورق، إذ لم تُستثمر عائدات النفط السابقة في بناء قاعدة إنتاجية وطنية قوية، بل هُدرت في استهلاك فوري، أو تحويلات غير منتجة، أو مشاريع هامشية لا تخلق قيمة مضافة (يوسف والشيخ راضي، 2022).

وفي ظل هذا الإهمال البنائي، تصبح النفقات التشغيلية خاصة الرواتب والمزايا الاجتماعية المحرك الأساسي للعجز . فبحسب بيانات وزارة المالية العراقية، يُخصص أكثر من 65% من الإنفاق الحكومي للرواتب والرعاية الاجتماعية، في حين أن نسبة الإنفاق الاستثماري لا تتعدى 20%–15 في أفضل الأحوال .وهذا الترتيب غير المتوازن لا يعكس سياسة اجتماعية رشيدة، بل هو انعكاس لضغط سياسي-اجتماعي هائل، حيث أصبح التوظيف في القطاع العام" حقاً اجتماعياً "لا يجوز المساس به، حتى لو كان على حساب الإنتاجية والاستدامة .ولا يقتصر الأمر على الرواتب فحسب، بل يمتد إلى الدعم المباشر على الوقود والخبز والكهرباء، والذي يُصرف بلا رقابة فعالة، ويُستفاد منه من قبل الفئات الغنية أكثر من الفقراء، مما يُضخم العجز دون تحقيق العدالة التوزيعية (إسراء، 2021، ص 375).

إلى جانب ذلك، يُضاف إلى هذه الضغوط الداخلية الهدر المالي والفساد الإداري، الذي يُقدّر بعض الخبراء حجمه بما يتراوح بين 20 إلى 30% من إجمالي الإنفاق، وفق دراسات مركز الدراسات الاقتصادية العراقية .(2022) فالمؤسسات الحكومية تفتقر إلى آليات الرقابة الداخلية، وتُدار عبر شبكات زبائنية، وتشهد عمليات شراء غير شفافة، وعقود مُوجّهة، وتحويلات

غير مبررة، كلها تُحوّل الأموال العامة إلى ثروات خاصة، وتُفقد الدولة قدرتها على تمويل الخدمات الأساسية، فتزيد العجز بدلاً من تقليله (جواد، 2024، ص 17).

وإذا كانت هذه هي أسباب العجز، فإن آثاره لا تقتصر على الموازنة، بل تتوسع لتشمل مجمل النسيج الاقتصادي والاجتماعي. أولاً، يؤدي العجز المستمر إلى زيادة المديونية العامة، سواء عبر الاقتراض من المصارف المحلية (مما يُضخم السيولة ويشجع التضخم) أو عبر القروض الخارجية (التي تُرهن المستقبل بفوائد باهظة) .ثانيًا، يؤدي العجز إلى تقليص الإنفاق الاستثماري، وهو أخطر الآثار على الإطلاق، لأن الاستثمار هو المحرك الحقيقي للنمو والإنتاجية والتوظيف .فعندما تُسحب الموارد من المشاريع الإنتاجية لسد الرواتب، تُخنق الاقتصادات المحلية، وتُغلق المصانع، وتُهجر المناطق، وتُفقد فرص العمل الدائمة .ثالثًا، يفرض العجز ضغوطاً هائلة على السياسات النقدية والمالية، حيث تلجأ البنك المركزي إلى طباعة النقود لتغطية العجز، مما يؤدي إلى تضخم مزمن (وصل إلى 12% في2023 )، وانخفاض في قيمة الدينار، وهروب رأس المال، وتفاقم الفقر .وأخيرًا، يُضعف العجز المالي القدرة المؤسسية للدولة، فيتحول دورها من منظم ومشجع للنمو إلى موزع للموارد بطريقة غير فعالة، مما يُعزز ثقافة الاعتمادية على الدولة، ويُشجع على تراجع روح المبادرة والقطاع الخاص (الراوي، 2010).

وبالتالي، فإن العجز المالي في العراق ليس مجرد" نقص في الإيرادات"، بل هو فشل في نموذج الحوكمة الاقتصادية، يجمع بين الريعية، والمركزية، والفساد، واللامركزية في التنفيذ .إنه ليس مشكلة مالية تقنية، بل مشكلة سياسية-اقتصادية جذرية، تمس جوهر علاقة المواطن بالدولة .ولذلك، لا يمكن معالجته عبر ضبط النفقات وحدها، بل يحتاج إلى إعادة بناء كامل للنظام الاقتصادي، يبدأ بإعادة تعريف دور الدولة، وينتهي ببناء اقتصاد لا يعتمد على النفط، بل على الإنتاج، والابتكار، والعمل. وهذا ما يجعل فهم مفهوم العجز المالي، وآلياته، وآثاره، في السياق العراقي، ليس مجرد مهمة أكاديمية، بل ضرورة وجودية لمستقبل الاقتصاد الوطني (حمو وملا كاكه، 2021).

**2. مفهوم البطالة**

تُعرف البطالة، وفقاً للمنظمة الدولية للعمل (ILO, 2021)، بأنها الحالة التي يجد فيها الأفراد من قوة العمل أي الذين هم على استعداد للعمل، وقادرون عليه، ويبحثون بنشاط عن فرصة عمل أنفسهم عاجزين عن إيجاد وظيفة مناسبة تُغطي احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة زمنية محددة .لكن هذا التعريف الكلاسيكي، على الرغم من دقته النظرية، لا يكفي لفهم حقيقة البطالة في العراق، حيث تتجاوز كونها مجرد" عدم توافر وظيفة "لتكون ظاهرة متعددة الأبعاد، مركبة، ومتجذرة في بنية الاقتصاد والمجتمع .فالبطالة هنا ليست مجرد مؤشر إحصائي يُدرج في التقارير السنوية، بل هي واقع يومي يُشكّل هوية جيل كامل، ويُعيد تشكيل الثقة بين المواطن والدولة، ويُهدد الاستقرار الاجتماعي بأسره (أحمد، 2021، ص 30).

في السياق العراقي، تتبلور البطالة في ثلاثة أشكال رئيسية، كلٌ منها انعكاس لخلل هيكلية عميقة في النظام الاقتصادي، لا يمكن معالجتها بسياسات تشغيلية مؤقتة .أول هذه الأنواع هو البطالة الهيكلية، وهي الأكثر خطورةً وأعمق تأثيراً .فهي ناتجة عن غياب أو ضعف شديد في القطاعات الإنتاجية غير النفطية الصناعة، الزراعة، الخدمات المعرفية، التكنولوجيا مما يجعل سوق العمل غير قادر على استيعاب خريجي الجامعات والمعاهد التقنية، حتى لو كانوا مؤهلين .فبينما يخرج أكثر من

300ألف خريج سنوياً من الجامعات العراقية، لا يزيد عدد الوظائف الجديدة في القطاع الخاص عن 50 ألفاً، معظمها في مجالات البيع والخدمات البسيطة .وهكذا، يصبح التخصص الجامعي سواء في الهندسة أو الطب أو الإدارة بلا قيمة سوقية، فيتحول التعليم من رافعة للتنمية إلى مسار لتفريغ الطاقات، وهو ما يُعمّق الفجوة بين التعليم والسوق، ويجعل الخريج يُنظر إليه كـ"وزن ثقيل "لا كـ"استثمار (يوسف والشيخ راضي، 2022) ."

وثاني نوع هو البطالة الاحتكاكية، التي تنشأ نتيجة سوء المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل .فالمقررات الدراسية في الجامعات العراقية ما زالت متأخرة عقوداً عن حاجات الاقتصاد الحديث، وتُدرّس بمنهجيات نظرية جافة، دون تدريب عملي، أو شراكات مع القطاع الخاص، أو معايير مهنية معترف بها دولياً .وفي الوقت نفسه، لا توجد آليات فعالة لتحليل احتياجات السوق، ولا مراكز توجيه مهني، ولا برامج إعادة تأهيل .وهكذا، يجد الشاب الخريج نفسه بين خيارين :إما أن ينتظر وظيفة حكومية تُمنح بالواسطة، أو أن يُضطر إلى العمل في قطاع غير رسمي كتوصيل طعام أو سائق دراجة نارية دون تأمين اجتماعي أو مستقبل مهني .وهذا النوع من البطالة ليس ناتجاً عن قلة فرص، بل عن انفصال كامل بين الإنتاج البشري والإنتاج الاقتصادي (العزاوي، 2019).

أما النوع الثالث والأكثر تدميراً من الناحية الأخلاقية فهو البطالة المقنّعة، وهي ظاهرة خاصة بالاقتصادات الريعية مثل العراق، حيث تُوظَّف كتل كبيرة من العمال في القطاع العام في الوزارات، الدوائر، المؤسسات لا بسبب حاجة فعلية للعمل، بل لأسباب سياسية أو اجتماعية :لإرضاء القبائل، أو توزيع المنافع، أو تفريغ الغضب المجتمعي .وهؤلاء الموظفون، رغم وجودهم في وظائف رسمية، لا يُنتجون شيئاً ذا قيمة مضافة، بل يقضون أيامهم في مهام بيروقراطية تكرارية، أو يجلسون فارغين، أو يستعملون كأدوات للضغط السياسي .وقد قدرت بعض الدراسات أن ما يتراوح بين 30 إلى 40% من موظفي القطاع العام يعملون تحت ظروف بطالة مقنعة، مما يُضخم التكلفة المالية للدولة، ويُقلل الإنتاجية الوطنية، ويشجع ثقافة" الوظيفة كحق"، لا كواجب إنتاجي .إن هذه البطالة المقنّعة ليست مجرد تضخيم رقمي، بل هي تحريف للمعنى الحقيقي للعمل، حيث يُصبح العمل وسيلة للدخل فقط، لا وسيلة للإنجاز أو التطور (قسميوري، 2021).

وإذا كانت هذه هي أشكال البطالة، فإن آثارها لا تقف عند حدود الاقتصاد، بل تتسرب إلى صميم النسيج الاجتماعي .أول هذه الآثار هو زيادة معدلات الفقر، إذ إن البطالة سواء كانت حقيقية أو مقنّعة تُفقد الأسر دخلاً مستقراً، وتدفعها إلى الاعتماد على المساعدات الاجتماعية، أو التحويلات العائلية، أو الاقتراض من المصارف غير الرسمية، مما يُعمّق دائرة الفقر المتعدد الأبعاد .ثانيًا، يؤدي تراجع فرص العمل المنتجة إلى توسع الاقتصاد غير الرسمي، الذي يُقدّر الآن بأنه يشكل أكثر من 60% من النشاط الاقتصادي، وفق تقييمات البنك الدولي .فهذا الاقتصاد، رغم أنه يوفر دخلاً مؤقتاً، لا يُعطي أي تأمين صحي أو تقاعدي، ولا يُسجل إنتاجه، ولا يدفع ضرائب، ومن ثمَّ يُضعف قدرة الدولة على التخطيط، ويزيد التفاوت، ويعيق التحول الرقمي (علي، 2024، ص 445).

أما أخطر الآثار، فهو التداعيات الاجتماعية والأمنية .فالشباب المحبط، المُستبعد من سوق العمل، والمُجرد من الأمل، يصبح أسهل فريسة للجماعات المتطرفة، أو شبكات التهريب، أو التمرد السياسي .لقد أثبتت التجارب التاريخية أن البطالة بين الشباب هي أحد أهم المحفزات للعنف والاحتجاجات الاجتماعية، كما حدث في 2018 و2019، حيث تحولت مظاهرات

الطلبة والخريجين من مطالبات بتحسين الخدمات إلى مطالب بإسقاط النظام .وبلا شك، فإن تجاهل البطالة كظاهرة اقتصادية-اجتماعية متكاملة، لا يُمكن أن يُحلّ ببرامج توظيف مؤقتة، بل يحتاج إلى إعادة تصميم شامل للدولة، تبدأ بتحويلها من" موزع وظائف "إلى" محفّز إنتاج"، ومن" راعٍ للرواتب "إلى" شريك في التنمية (الطويل ورشيد، 2021، ص 169) ."

ومن ثمَّ، فإن البطالة في العراق ليست مشكلة توظيف، بل هي أزمة هوية وطنية .إنها تعبير عن فشل النموذج الاقتصادي في تقديم معنى حقيقي للعمل، وفشل السياسة في بناء دولة تُكافئ الإنجاز، لا الوساطة .ولذلك، فإن فهم البطالة ليس مسألة إحصائية، بل هو مفتاح لفك شفرة التخلف العراقي، وبداية طريق لإعادة بناء اقتصاد يُعطي الإنسان مكانة، لا يُعامله كتكلفة . وهذا ما يجعل تحليلها، من خلال تجارب الخبراء الميدانيين، ليس مجرد بحث أكاديمي، بل ضرورة وجودية لمستقبل العراق (يوسف والشيخ راضي، 2022).

**3. العلاقة بين العجز المالي والبطالة**

لا تُعدّ العلاقة بين العجز المالي والبطالة في الاقتصاد العراقي مجرد ارتباط إحصائي عابر، بل هي تفاعل ديناميكي معقد، يتشابك فيه السبب بالنتيجة، وتتداخل فيه السياسة بالاقتصاد، والمال بالاجتماع ما يجعلها محوراً جوهرياً لفهم أزمة التنمية الوطنية .فبينما يُنظر إلى العجز المالي كظاهرة مالية تقنية، والبطالة كمشكلة اجتماعية منفصلة، فإن الواقع الميداني في العراق يكشف أن هذين المتغيرين يشكلان حلقة مفرغة مُدمّرة، حيث يُعمّق كلٌ منهما الآخر، ويُعيد إنتاج الأزمات عبر دورة لا تنتهي .ولهذا، فإن تحليل هذه العلاقة ليس اختيارياً، بل هو شرط أساسي لأي استراتيجية إنقاذ اقتصادي جادة (يوسف والشيخ راضي، 2022).

من الناحية النظرية، يبدأ التأثير المباشر من العجز المالي إلى البطالة عبر آلية خفض الإنفاق الاستثماري .فعندما تتجاوز النفقات الحكومية الإيرادات، تضطر الدولة إلى تقليل المصروفات غير الضرورية أي المشاريع الرأسمالية التي تخلق وظائف دائمة :بناء الطرق، المستشفيات، المدارس، المنشآت الصناعية، أو دعم الابتكار والتكنولوجيا .ففي العراق، حيث يُخصص أقل من 20% من الموازنة للإنفاق الاستثماري، فإن كل زيادة في العجز تؤدي إلى قطع ميزانيات المشاريع التنموية قبل بدئها، أو تجميدها، أو تحويلها إلى" مشاريع رمزية "لا تُنتج سوى صور إعلامية .وهكذا، يُفقد القطاع العام دوره كـ"محفّز أولي "للتوظيف، ويُضعف قدرته على خلق بيئة مواتية لاستقطاب الاستثمارات الخاصة .فالقطاع الخاص لا يُنشئ وظائف في بيئة لا توجد فيها البنى الارتكازية، ولا استقرار قانوني، ولا طلب محلي مدعوم بالمشاريع العامة .وبالتالي، يتحول العجز المالي من مجرد رقم في الموازنة إلى مصدر مباشر لتقلص فرص العمل، خاصة في المدن المتوسطة والمناطق المهمشة، حيث يكون التوظيف الحكومي هو العمود الفقري الوحيد للاقتصاد المحلي (إسراء، 2021، ص 377).

وفي المقابل، تعود البطالة المرتفعة لتُعمّق العجز المالي عبر آليتين رئيسيتين :تراجع الإيرادات الضريبية وارتفاع النفقات الاجتماعية .فعندما يفقد عشرات الآلاف من المواطنين وظائفهم سواء بسبب توقف المشاريع أو تقليص التوظيف يصبحون غير قادرين على دفع الضرائب، مما يؤدي إلى انخفاض إيرادات الدخل الشخصي، والضريبة على الشركات، وضريبة المبيعات .وفي الوقت نفسه، تتزايد الحاجة إلى المساعدات الاجتماعية :مساعدات بطالة، دعم غذائي، تأمين صحي، أو حتى مساعدات نقدية مباشرة من الدولة .لكن في العراق، لا توجد شبكة أمان اجتماعي فعالة، فتتحول هذه الاحتياجات إلى طلبات

سياسية، تُستجاب لها عبر توزيع رواتب إضافية أو تعيينات مؤقتة أي عبر تضخيم الإنفاق الجاري، وهو ما يزيد العجز . وهكذا، تتحول البطالة من نتيجة للعجز إلى سبب جديد له، في دورة تراكمية تُشبه" المصيدة الريعية :"كلما زاد العجز، زادت البطالة، وكلما زادت البطالة، زاد العجز (إسراء، 2021، ص 375).

وإذا كان هذا التفاعل التراكمي هو واقع الحال، فإن الأطر النظرية الاقتصادية تقدم تفسيرات متباينة، لكنها جميعاً تؤكد على خطورة هذا الترابط .فنظرية كينز تُبرز الدور المحوري للإنفاق الحكومي في مواجهة البطالة، خاصة في فترات الانكماش الاقتصادي .وفقاً لكينز، عندما ينخفض الطلب الكلي بسبب تراجع الاستهلاك أو الاستثمار الخاص، فإن الحكومة يجب أن تلعب دور" المستهلك النهائي"، عبر زيادة الإنفاق حتى لو أدى ذلك إلى عجز مالي مؤقت لأن هذا الإنفاق يُحفّز الدخل، الذي بدوره يُحفّز الاستهلاك، ثم الإنتاج، ثم التوظيف .وفي السياق العراقي، كانت هذه النظرية تنطبق بشكل مباشر في مرحلة ما بعد2003 ، حين أدت حملات إعادة الإعمار إلى توليد آلاف الوظائف .لكن المشكلة اليوم ليست في عدم تطبيق النظرية، بل في تطبيقها بطريقة خاطئة :فبدلاً من استعمال العجز لتمويل استثمارات إنتاجية، تُستخدم لتمويل رواتب ودعم استهلاكي، مما يُحوّل التحفيز إلى تضخم، والتوظيف إلى توظيف وهمي (جواد، 2024، ص 17).

أما النظرية الكلاسيكية، فهي ترى العكس تماماً :فالأعباء المالية الناتجة عن العجز تؤدي إلى" المزاحمة المالية " *crowding out*))، حيث يُمتص الإنفاق الحكومي الادخار الوطني، فيرتفع سعر الفائدة، ويُقلل من قدرة القطاع الخاص على الاقتراض والاستثمار .وفي العراق، حيث لا يوجد سوق مالي عميق، ولا مصارف تجارية قوية، تتحول هذه الآلية إلى "الاحتلال المالي :"فالمصارف الحكومية تُقرض الدولة بأسعار مدعومة، بينما يُحرم القطاع الخاص من التمويل، فلا ينمو، ولا يوظف .كما أن تمويل العجز عبر الطباعة النقدية أو الاقتراض الخارجي يُضعف قيمة العملة، ويرفع تكاليف الاستيراد، ويجعل المنتج المحلي غير قادر على المنافسة مما يُنهي أي فرصة لتنمية القطاع الإنتاجي، ويعمق البطالة الهيكلية (الراوي، 2010).

ومن ثمَّ، فإن العلاقة بين العجز المالي والبطالة في العراق ليست ثنائية بسيطة، بل هي تفاعل ثلاثي الأبعاد :يُغذي العجز البطالة عبر تخفيض الاستثمار، وتعزز البطالة العجز عبر تراجع الإيرادات وزيادة النفقات، ويُعطل كلاهما وجود القطاع الخاص، الذي كان يمكن أن يكون الجسر بينهما .وهذا التفاعل لا يُعالج بالموازنات التقشفية وحدها، ولا بالتوظيف المؤقت، بل يتطلب نموذجاً جديداً للسياسة الاقتصادية الكلية :نموذج يربط بين التوازن المالي والاستقرار الوظيفي، حيث لا يُقاس نجاح الموازنة بمدى تقليل العجز فقط، بل بمدى توليد الوظائف الدائمة، وبناء رأس المال البشري، وتمكين القطاع الخاص من التحرك كمحرك حقيقي للنمو (حمو وملا كاكه، 2021).

وفي ظل غياب هذا النموذج، يظل العراق أسيرًا لدائرة مفرغة :عجز يولد بطالة، وبطالة تُعمّق عجزاً، وعجز يُكرّس اعتماداً على النفط، واعتماد على النفط يُعمّق العجز ...وهذه الدائرة لا تُكسر إلا إذا أُعيد تعريف العجز من أنه" خطأ مالي "إلى أنه فشل استراتيجي في تصور الدولة ودورها .ولذلك، فإن فهم هذه العلاقة ليس مسألة تحليل اقتصادي فحسب، بل هو خطوة أولى نحو إعادة تعريف الدولة نفسها (أحمد، 2021، ص 30).

**4. السياق العراقي :البنية الريعية، التحديات الهيكلية، وتداعياتها على العجز والبطالة)**

لا يمكن فهم العلاقة بين العجز المالي والبطالة في العراق خارج إطاره السياقي الخاص سياقٌ لا يشبه أي اقتصاد آخر في العالم النامي، لأنه ليس مجرد اقتصاد ريعي، بل هو اقتصاد مُدمَّر بالريعية، حيث تحوّلت عائدات النفط من أداة للتنمية إلى نظام حكم، ومن مصدر إيرادات إلى هوية مؤسسية، ومن وسيلة لتمويل الدولة إلى بديل كامل عن بناء دولة .فالواقع الاقتصادي العراقي اليوم ليس نتيجة أخطاء متكررة أو سياسات غير مدروسة، بل هو نتاج تراكم تاريخي لنموذج قائم على الاستنزاف، لا الإنتاج؛ على التوزيع، لا التكوين؛ وعلى السيطرة السياسية، لا الكفاءة الاقتصادية (علي، 2024، ص 445).

فمنذ استقلال العراق عام1932 ، وحتى اليوم، لم يتجاوز الاقتصاد الوطني مرحلة" الدولة الريعية "التي تعتمد على مورد واحد النفط كمصدر أساسي لإيرادات الموازنة العامة .وبحسب بيانات وزارة المالية العراقية وصندوق النقد الدولي (IMF, 2023))، فإن أكثر من 90% من الإيرادات الحكومية تأتي من صادرات النفط، بينما لا تمثل الإيرادات غير النفطية ضرائب الدخل، الضريبة على المبيعات، رسوم الشركات، عوائد القطاع الخاص سوى ما بين 5 إلى .8% وهذا الاعتماد الأحادي يجعل الموازنة غير مستقرة بطبيعتها، فهي لا تُصمم وفق تخطيط اقتصادي طويل الأمد، بل تُكتب كل سنة وفق توقعات أسعار النفط في الأسواق العالمية والتي تخضع لتقلبات جيوسياسية وتقنية لا تتحكم بها بغداد .فعندما تسقط الأسعار كما حدث في 2014 و 2020تنفجر الموازنة، ويتحول العجز من حالة طارئة إلى ظاهرة سنوية مُستقرة، ولا يُعدّ ذلك خللاً تقنياً، بل فشلًا في تصور الدولة نفسها (قسميوري، 2021).

وفي ظل هذا التبعية النفطية، لم يُبنى أي قطاع إنتاجي حقيقي .فالصناعة العراقية التي كانت تمتلك قبل 1980 نحو 15% من الناتج المحلي الاجمالي انكمشت إلى أقل من 4% اليوم، بسبب الحروب، والعقوبات، والفساد، وإهمال الاستثمار في التكنولوجيا والطاقة .أما الزراعة، فقد تحولت من قطاع يوفر الأمن الغذائي إلى مهدّم بسبب سوء إدارة المياه، وتدهور البنية التحتية، وتحويل الأراضي الزراعية إلى مشاريع سكنية أو تجارية غير منظمة .وهكذا، أصبح العراق مستورداً لأكثر من 70%من احتياجاته الغذائية، ومُعتمداً على الاستيرادات في كل شيء تقريباً من الأدوية إلى السيارات إلى الأجهزة الإلكترونية مما يُضعف ميزان المدفوعات، ويجعل الاقتصاد كله مُرهناً بأسعار الصرف والشحن الدولي (يوسف والشيخ راضي، 2022).

وهذا الفراغ الإنتاجي أدى إلى توسع غير مسبوق في القطاع العام كحل وحيد لامتصاص القوى العاملة .فلم تعد الوظيفة الحكومية وسيلة لتحقيق الكفاءة، بل أصبحت" حقاً اجتماعياً "مضموناً لكل مواطن، ولكل عائلة، ولكل قبيلة .ونتيجة لذلك، أصبح أكثر من 60% من القوى العاملة الرسمية موظفين في القطاع الحكومي، وهو رقم لا يُسجل في أي دولة نامية أخرى، حتى تلك التي تتمتع بموارد نفطية أكبر .لكن هذا التوظيف الواسع ليس ناتجاً عن كفاءة أو حاجة إدارية، بل عن توزيع سياسي للمناصب، واستعمال للوظيفة كأداة للسيطرة الاجتماعية .فالمؤسسات الحكومية تمتلئ بموظفين لا يُنتجون، ودوائر لا تُدير، ووزارات لا تُرقّي، وكلها تُموّل من عائدات النفط، دون أي رقابة على الأداء أو الإنتاجية .وهكذا، تصبح النفقات التشغيلية خاصة الرواتب والمعاشات والبدلات هي العمود الفقري للموازنة، وتشكل أكثر من 65% من الإنفاق الكلي، بينما لا يتجاوز الإنفاق الاستثماري.15% (يوسف والشيخ راضي، 2022)

وفي ظل هذا الواقع، تبرز البطالة بين الشباب كظاهرة كارثية، لا تُقاس فقط بالأرقام، بل بالمعنى الإنساني الذي تحمله .ففي بعض المحافظات، مثل البصرة ونينوى وصلاح الدين، تجاوزت معدلات البطالة بين الشباب 29–18) سنة) 27% في السنوات الأخيرة، وفق تقارير الجهاز المركزي للإحصاء ومنظمة العمل الدولية .(ILO, 2023) لكن هذه الأرقام لا تعكس البطالة الحقيقية، لأنها لا تشمل آلاف الخريجين الذين يعملون في وظائف غير رسمية كتوصيل طعام، أو سائق دراجة نارية، أو بائع متجول أو أولئك الذين توقفوا عن البحث عن عمل بعد سنوات من الإحباط .كما أنها لا تشمل مئات الآلاف من الموظفين في القطاع العام الذين يجلسون في مكاتبهم بلا مهمة، أو يقضون ساعات يومهم في مهام بيروقراطية لا تضيف قيمة أي" البطالة المقنعة "التي تُخفي تحتها تكلفة اجتماعية وأمنية باهظة (حمو وملا كاكه، 2021).

أما التداعيات، فهي ليست اقتصادية فحسب، بل حضارية .فبسبب عدم قدرة الدولة على تحقيق تنمية مستدامة، أو خلق وظائف إنتاجية، أو بناء قاعدة صناعية، تصبح السياسة الاقتصادية في العراق بمثابة استراتيجية إنقاذ دائمة، لا استراتيجية تنموية . فكل مرة تنهار فيها أسعار النفط، تُعلن الحكومة عن" برنامج تشغيل مؤقت"، وتُوزّع رواتب إضافية، وتُعيّن عشرات الآلاف من الشباب في وظائف" مخصصة "لكنها لا تخلق أي قيمة مضافة، ولا تبني أي مهارة، ولا تُغيّر من هيكل الاقتصاد . وهكذا، يُصبح الجيل الجديد الأكثر تعليماً والأكثر ارتباطاً بالعالم الرقمي مُجرّداً من أي أفق، ومحكوماً بالانتظار، والهجرة، أو الانضمام إلى شبكات العنف السياسي أو الاقتصادي (جواد، 2024، ص 17).

ومن ثم، فإن السياق العراقي ليس مجرد حالة اقتصادية متأخرة، بل هو نموذج مختبر لفشل الدولة الحديثة في التحول من ريعية إلى إنتاجية .فبينما ينظر العالم إلى العراق كبلد غني بالنفط، فإن الواقع يقول إنه فقير بالمؤسسات، فقير بالقدرة على الإنتاج، وفقير بالرؤية .والعجز المالي والبطالة ليسا مجرد ظاهرتين، بل هما مرآتان تعكسان جوهر هذا الفشل :فعندما لا تملك الدولة قدرة على توليد الثروة، فإنها تضطر إلى توزيعها بطريقة غير عادلة وغير فعالة، وعندما لا تُعطي فرصاً للعمل، فإنها تُنهي معنى المواطنة .وفي هذا السياق، لا يمكن حل العجز أو البطالة بتعديلات مالية أو برامج توظيف مؤقتة، بل يتطلب الأمر إعادة تأسيس الدولة نفسها من دولة توزّع النفط إلى دولة تُنتج القيمة، ومن دولة توظّف الولاءات إلى دولة تكافئ الكفاءة، ومن دولة تُمول الرواتب إلى دولة تُبني المصانع. وهذا ما يجعل فهم السياق العراقي، في هذا البحث، ليس مجرد خلفية، بل هو الشرط الأول لفهم أي حلّ ممكن (جواد، 2024، ص 17).

## (إجراءات البحث)

### 1. مجتمع البحث

يشمل مجتمع البحث جميع الاقتصاديين ومديري الدوائر العاملين في الوزارات المركزية والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة المباشرة بالسياسة المالية وسوق العمل في العراق. ويشمل هذا المجتمع:

- موظفي وزارة المالية (إدارة الموازنة، دائرة التخطيط المالي، إدارة الإيرادات)
- موظفي وزارة التخطيط (مديرية التخطيط الاقتصادي، مركز الدراسات الاقتصادية)

- موظفي وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (إدارة التوظيف، مراكز التشغيل)
- موظفي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (مراكز التخطيط التعليمي)
- موظفي وزارة الصحة والكهرباء والزراعة (مديري الموازنات والمشاريع)

الباحثون والمستشارون الاقتصاديون في مراكز الأبحاث الحكومية (مثل مركز الدراسات التجارية الاقتصادية في بغداد)

وهو مجتمع محدد جغرافياً ومهنياً، يتركز في العاصمة بغداد وثلاث محافظات استراتيجية تمثل تنوعاً اقتصادياً واجتماعياً: نينوى (الشمال)، البصرة (الجنوب)، وكربلاء (الوسط)، نظراً لتنوع مصادر الدخل فيها، وتباين حجم الإنفاق الحكومي، وتفاوت معدلات البطالة بينها.

**2.عينة البحث**

وقد اختيرت عينة البحث بطريقة قصدية (Purposive Sampling) لضمان التركيز على الخبراء الميدانيين ذوي التخصص والتجربة العملية المباشرة في صنع وتنفيذ السياسات المالية والتشغيلية، وليس على العينة العشوائية أو غير المختصة، حيث تم تحديد حجم العينة عند 235 مشاركاً وفقاً لصيغة كوكران (Cochran, 1977) التي تُستعمل لتقدير حجم العينة المناسب للمجتمعات المحدودة، مع افتراض خطأ معياري بنسبة 5%، ومستوى ثقة 95%، وانحراف معياري تقديري قدره 0.5 استناداً إلى دراسات سابقة في السياق العراقي، وتضم العينة 120 اقتصادياً حاصلاً على شهادة الماجستير أو الدكتوراه في الاقتصاد أو التخطيط المالي، يعملون في مناصب تحليلية كمدير الموازنة أو المستشار الاقتصادي، بالإضافة إلى 115 مديراً دوائيًا يشغلون مناصب تنفيذية مباشرة في الوزارات (كمدير إدارة التوظيف، أو مدير المشاريع، أو مدير الموارد البشرية)، مع ضمان توازن جغرافي يعكس التنوع الاقتصادي للبلاد عبر توزيع العينة على بغداد (110 أفراد – 46.8%)، نينوى (50 فرداً – 21.3%)، البصرة (50 فرداً – 21.3%)، وكربلاء (25 فرداً – 10.6%)، وقد اشترطت المعايير أن يكون كل مشارك قد عمل في منصبه لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات، وأن يكون على دراية مباشرة بآليات صياغة أو تنفيذ الموازنة العامة، وأن يوافق طواعية على المشاركة مع ضمان سرية بياناته، وقد تم استبعاد من لم يستوفِ هذه الشروط أو رفض المشاركة أو أكمل الاستبيان بشكل غير كامل، مما أسفر عن نسبة استكمال عالية بلغت 98.7%، ما يعزز موثوقية البيانات وصدقها في التعبير عن الواقع الميداني للعلاقة بين العجز المالي والبطالة في العراق.

**3.أداة البحث**

اعتمد هذا البحث على أداة بحثية مركبة مكونة من استبيانين منفصلين ومتكاملين، تم تصميمهما خصيصاً لقياس كل متغير من المتغيرين الرئيسيين العجز المالي والبطالة بشكل مستقل ودقيق، وذلك لتجنب التداخل المفاهيمي وضمان صدق القياس الإجرائي.

- **أول** هذه الاستبيانات هو استبيان العجز المالي، والذي يتكون من 22 بنداً، صُممت جميعها استناداً إلى الأدبيات النظرية في الاقتصاد العام، وتم تعديلها وفقاً للسياق العراقي عبر مشاورات مع خبراء ميدانيين. وتتناول البنود جوانب متعددة من إدراك

المشارك لطبيعة العجز، بما في ذلك: مصادر تفاقمه (مثل الاعتماد على النفط، الهدر المالي، تضخم الرواتب)، آليات تمويله (الاقتراض، الطباعة النقدية، تأجيل المشاريع)، وتأثيراته الملموسة على الخدمات العامة والسياسات المالية اليومية. وكل بنداً يُقيَّم باستعمال مقياس ليكرت الخماسي (1 = غير موافق تمامًا، 2 = غير موافق، 3 = محايد، 4 = موافق، 5 = موافق تمامًا)

أما الاستبيان **الثاني** فهو استبيان البطالة، وهو مكوّن من 21 بنداً، صُمم ليغطي الجوانب النوعية والهيكلية للبطالة كما يُدركها الممارسون الميدانيون، وليس فقط كإحصاء رسمي. ويركز هذا الاستبيان على ثلاثة أبعاد رئيسية: البطالة الهيكلية (عدم توافق المهارات مع سوق العمل)، البطالة الاحتكاكية (صعوبة التوظيف بسبب سوء المواءمة)، والبطالة المقنعة (التوظيف دون إنتاجية فعلية). وتتضمن البنود أسئلة عملية تستند إلى تجارب مباشرة.

ورغم أن العينة المستهدفة واحدة وتشترك في خلفية مهنية وخبرة ميدانية مشتركة، فقد تم تقسيم أداة جمع البيانات إلى استبيانين منفصلين أحدهما لقياس إدراك العجز المالي والآخر لقياس إدراك البطالة ـــوذلك لعدة أسباب منهجية ونفسية-قياسية:

أولاً، يُقلّل الفصل بين المتغيرين من التشويش المفاهيمي (conceptual confusion)الذي قد يُضعف صدق القياس، إذ إن دمج البنود المتعلقة بظاهرتين اقتصاديتين مختلفتين في استبيان واحد قد يؤدي إلى تحيّز في الاستجابة نتيجة التأثير المتبادل بين البنود.(responsebias)

ثانيًا، يُعزّز التقسيم صدق الاتساق البنائي (construct validity)، إذ يُمكّن الباحث من التأكد من أن كل مجموعة من البنود تقيس بُعدًا نظريًا مستقلاً دون تداخل غير مرغوب.

ثالثًا، يسمح هذا التصميم بإجراء تحليلات إحصائية منفصلة لكل متغير قبل اختبار العلاقة بينهما، مما يضمن دقة أعلى في تفسير النتائج.

وأخيرًا، يتوافق هذا النهج مع أفضل الممارسات في البحوث الارتباطية التي تتعامل مع متغيرات معقدة ذات أبعاد متعددة، حيث يُوصى بقياس كل متغير على حدة لضمان وضوح التفسير وقوة الاستنتاج.(DeVellis, 2017)

**4. صدق الأداة والثبات**

لضمان مصداقية النتائج وموثوقية التحليل الإحصائي، خضعت أداتا البحث استبيان العجز المالي (22 بنداً) واستبيان البطالة (21 بنداً) لإجراءات صارمة لتقييم صدق الأداة وثباتها، وفق المعايير الأكاديمية السائدة في البحوث الكمية في الاقتصاد العام. وقد بدأ تقييم الصدق بالصدق الظاهري(Face Validity) ، حيث تم عرض مسودتي الاستبيان على خمسة أساتذة متخصصين في الاقتصاد العام والسياسة المالية من جامعات عراقية وعربية، بالإضافة إلى مديرين ماليين حكوميين ذوي خبرة لا تقل عن 10 سنوات، بهدف التحقق من مدى ملاءمة صياغة البنود ووضوحها، وملاءمتها للسياق العراقي، وتمثيلها الشامل للمتغيرات المستهدفة. وقد أبدى الخبراء إجماعاً على أن البنود تعكس بدقة التصورات العملية للعجز المالي والبطالة، مع اقتراح تعديلات طفيفة في صياغة ثلاثة بنود فقط لتجنب الغموض أو التحيز، وهي جميعها أُدخلت وتمت الموافقة عليها نهائياً قبل تنفيذ الاستبيان الرئيسي، مما يؤكد صدق الأداة من الناحية الظاهرية.

أما **صدق الاتساق الداخلي**(Construct Validity) ، فقد تم تقييمه عبر تحليلين إحصائيين متكاملين: **أولهما تحليل المجموعتين المتطرفتين**(High-Low Groups) ، حيث تم تصنيف المشاركين إلى مجموعتين متساويتين بناءً على درجاتهم الكلية في كل استبيان (الأعلى والأدنى 27%)، ثم تم استعمال اختبار t-test لمقارنة متوسط درجات كل بنداً بين المجموعتين. وأظهرت النتائج أن جميع البنود في كلا الاستبيانين أظهرت فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($p < 0.01$)، ما يدل على قدرة كل بنداً على التمييز بين المشاركين الذين يمتلكون تصورات عالية ومنخفضة حول المتغير، وبالتالي تأكيد قدرته على قياس البُعد المستهدف بدقة.

**ثانيًا، تم تقييم علاقة الدرجة الفردية بكل بنداً بالدرجة الكلية للمتغير** عبر حساب معامل الارتباط نقطة-ثنائي(Point-Biserial Correlation)لكل بنداً مع الدرجة الكلية، وكانت جميع القيم أعلى من 0.40، وبعضها تجاوز 0.65، وهو ما يشير إلى ارتباط قوي بين كل بنداً والبنية الكلية التي يُفترض أنها تقيسها الأداة، مما يدعم صدق الاتساق الداخلي ويؤكد أن البنود لا تقيس ضوضاء، بل جوهر المتغير.

أما **الثبات** (Reliability)، فقد تم تقديره باستعمال معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha)، وهو المعيار الأكثر شيوعاً لقياس الثبات الداخلي للأدوات القائمة على مقياس ليكرت. وقد أظهر استبيان العجز المالي معامل ألفا قدره 0.89، بينما أظهر استبيان البطالة معامل 0.87، وهما قيمة تتجاوز الحد الأدنى المقبول (0.70) وتشير إلى ثبات عالٍ جداً، ما يعني أن البنود داخل كل استبيان متجانسة وتُنتج قياساً مستقراً وموثوقاً عبر المشاركين. كما تم التحقق من عدم وجود بنود تُضعف الثبات عبر تحليل "الألفا إذا حُذف البنود"، ولم يتم اقتراح حذف أي بنداً، إذ أن حذف أي منها كان سيؤدي إلى انخفاض معامل ألفا، ما يؤكد أن جميع البنود ضرورية وفعالة في تكوين المؤشر. وبذلك، فإن الأداة ليست فقط صادقة في قياس ما تريد قياسه، بل هي أيضًا ثابتة ومستقرة عبر الزمن والمجتمع، مما يجعل نتائج التحليل الارتباطي بين العجز المالي والبطالة مبنية على أساس قوي، لا يُمكن التشكيك في مصداقيته من حيث أداة القياس.

ايضا تم اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات لتوثيق ملائمة استعمال ارتباط بيرسون و تم التحقق من افتراض التوزيع الطبيعي للمتغيرين المركبين (العجز المالي والبطالة) باستعمال طريقتين متكاملتين:

- اختبار كولموغوروف-سميرنوف (Kolmogorov-Smirnov): أظهرت النتائج أن قيمة الاختبار كانت غير دالة إحصائيًا ($p = 0.128$ للعجز المالي؛ $p = 0.094$ للبطالة)، مما يشير إلى عدم رفض فرضية التوزيع الطبيعي.
- تحليل التواء (Skewness) وتطبّح (Kurtosis): كانت قيم التواء كلا المتغيرين ضمن الحدود المقبولة (±1.0)، حيث بلغ التواء العجز المالي 0.42 والبطالة 0.38، بينما كانت قيم التطبّح 0.61 و0.55 على التوالي — وهي قيم تشير إلى توزيع شبه طبيعي.

وبناءً على هذه المؤشرات، يُعتبر استعمال معامل ارتباط بيرسون مناسبًا إحصائيًا، إذ يفترض هذا المعامل توزيعًا طبيعيًا أو شبه طبيعي للمتغيرات، وهو ما تحقق في هذه العينة.(Field, 2018)

**5.التطبيق الاستطلاعي:**

قبل التطبيق النهائي، نُفذ تطبيق استطلاعي على عينة مستقلة مكونة من 30 خبيراً (اقتصاديين ومديرين دوائيين) خارج العينة الرئيسية، بهدف اختبار وضوح صياغة الاستبيانين وملاءمتهما للسياق العراقي. أظهرت النتائج ارتفاعاً في نسبة الإكمال (96.7%) ووقتاً مقبولاً للإجابة (18 دقيقة)، مع اقتراح تعديل طفيف في صياغة ثلاثة بنود لتجنب الغموض، وقد تم تبني هذه التعديلات بعد استشارة خبراء، مما رفع من دقة الأداة وموثوقيتها قبل التوزيع الواسع.

**6.التطبيق النهائي:**

تم توزيع الاستبيانين على عينة البحث الرسمية (n=235) خلال المدة من يناير إلى يونيو 2024، عبر منصتين إلكترونية وورقية، مع ضمان السرية التامة وعدم جمع أي بيانات شخصية. وبلغت نسبة الاستجابة الفعلية 98.7% (232 من 235)، حيث لم يُستبعد أي مشارك بسبب عدم الإكمال، ما يدل على ارتفاع مستوى التزام العينة وثقةمشاركة الجميع في سرية البحث، ويضمن تمثيلاً دقيقاً للواقع الميداني العراقي دون تحيز عيني.

**7.الوسائل الإحصائية:**

لتحليل البيانات، استُخدمت أدوات إحصائية كمية متوافقة مع طبيعة مقياس ليكرت الخماسي، بما في ذلك: الإحصاء الوصفي (المتوسطات والانحرافات المعيارية)، معامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين العجز المالي والبطالة، تحليل الانحدار الخطي البسيط لتوقع البطالة من العجز، واختبار t لمقارنة المتوسطات بين المجموعات الفرعية. جميع التحليلات أُجريت باستعمال برنامجSPSS 28 ، مع التحقق من افتراضات التوزيع الطبيعي والاستقلالية، مما يضمن صلاحية النتائج وإمكانية تعميمها ضمن حدود العينة المستهدفة.

**8.المعلومات الديمغرافية للعينة**

لضمان مصداقية النتائج وملاءمة العينة لأهداف البحث، تم جمع معلومات ديمغرافية أساسية عن المشاركين، وجاءت كما يلي:

جدل (1) المعلومات الديمغرافية للعينة

| البُعد الديموغرافي | التوزيع |
|---|---|
| **النوع** | ذكور: 168 (71.5%)، إناث: 67 (28.5%) |
| **العمر** | متوسط العمر: 42.3 سنة (المدى: 30–62 سنة) |
| **المؤهل العلمي** | بكالوريوس: 45 (19.1%)، ماجستير: 142 (60.4%)، دكتوراه: 48 (20.4%) |

| البُعد الديموغرافي | التوزيع |
|---|---|
| **المجال الوظيفي** | اقتصاديون: 120 (51.1%)، مديرو دوائر: 115 (48.9%) |
| **المدة في المنصب** | أقل من 3 سنوات: 0% (اشترطت الدراسة 3 سنوات كحد أدنى)، 3–5 سنوات: 87 (37%)، أكثر من 5 سنوات: 148 (63%) |
| **المحافظة** | بغداد: 110 (46.8%)، نينوى: 50 (21.3%)، البصرة: 50 (21.3%)، كربلاء: 25 (10.6%) |

هذه الخصائص تؤكد أن العينة تتكوّن من خبراء مؤهلين، يتمتعون بخبرة عملية مباشرة في صنع أو تنفيذ السياسات المالية والتشغيلية، مما يضفي مصداقية عالية على تصوراتهم ويؤهلهم لتقديم إجابات دقيقة وذات دلالة واقعية.

## (نتائج البحث)

### 1. قياس مستوى إدراك العجز المالي لدى الاقتصاديين ومديري الدوائر

أظهرت نتائج اختبار t لأحادي العينة أن متوسط إدراك العجز المالي لدى عينة الاقتصاديين ومديري الدوائر (n=235) بلغ 73.37 على مقياس مركب يتراوح بين 22 و110، بانحراف معياري قدره 15.79، وهو أعلى بكثير من المتوسط الفرضي المحدد عند 66. وقد حُسبت القيمة التائية المحسوبة عند 7.16، وهي تفوق القيمة الجدولية ($t = 1.96$) عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 234، مما يدل على وجود فرق إحصائي دال للغاية ($p < 0.001$). وهذا يعني أن الخبراء لا يرون العجز المالي كظاهرة طبيعية أو مؤقتة، بل كحالة مزمنة ومستمرة، تمثل جزءًا أساسيًا من الهيكل الاقتصادي للدولة، ويُدركه المشاركون بدرجة عالية من الاتساق والوضوح، دون تباين كبير في التصورات (كما يدل عليه الانحراف المعياري المعتدل) كما في جدول (2).

**جدول (2) مستوى إدراك العجز المالي لدى الاقتصاديين ومديري الدوائر**

| المتغير | حجم العينة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الحرية | المتوسط الفرضي | القيمة التائية المحسوبة | القمة التائية الجدولية | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **العجز المالي** | 235 | 73,37 | 15,79 | 234 | 66 | 7.16 | 1.96 | (0,05) |

التحليل الاحصائي اجري باستعمال برنامج SPSS 28

هذه النتيجة تعكس إجماعًا تجريبيًا عميقًا بين الخبراء الميدانيين على أن العجز المالي في العراق ليس نتيجة لصدمات خارجية مؤقتة، بل هو انعكاس لفشل هيكلية في الحوكمة الاقتصادية: فاعتماد الدولة على النفط كمصدر وحيد للإيرادات، مع استمرار تفضيل الإنفاق الجاري (الرواتب، الدعم) على الاستثمار الإنتاجي، يخلق فجوة مالية لا يمكن سدها إلا عبر الاقتراض أو الطباعة النقدية. إن ارتفاع المتوسط إلى 73.37 أي نحو 67% من الحد الأقصى للمقياس يشير إلى أن الخبراء يرون العجز كـ"سياسة متعمدة" أكثر منه "خطأ تقني"، حيث تُستخدم الموازنة كأداة للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي عبر التوظيف الزائد، حتى على حساب الاستدامة المالية. هذا التصور يتوافق مع نظرية "الريعية السياسية" التي ترى أن الدول الريعية تحوّل العجز من عبء إلى وسيلة للسيطرة، ما يُبرر استمراره رغم تداعياته. وبالتالي، فإن هذه النتيجة لا تُسجل فقط درجة إدراك، بل تكشف عن وعي جماعي بالفشل المؤسسي، وتُشكل دليلاً قويًا على ضرورة إعادة تصميم الموازنة من "أداة توزيع" إلى "أداة تنمية"، وإلا فستظل البطالة والعجز حلقة مفرغة لا تنتهي.

**2. قياس مستوى إدراك البطالة لدى الاقتصاديين ومديري الدوائر**

أظهر تحليل إدراك البطالة لدى عينة الاقتصاديين ومديري الدوائر (n=235) أن المتوسط الحسابي لمؤشر البطالة بلغ 83.37 على مقياس مركب يتراوح بين 21 و105، بانحراف معياري قدره 16.51، وهو أعلى بكثير من المتوسط الفرضي المحدد عند 63. وقد أسفر اختبار t لأحادي العينة عن قيمة تائية محسوبة بلغت 18.91، عند درجة حرية 234، وهي تفوق القيمة الجدولية ($t = 1.96$) عند مستوى دلالة 0.05 بفارق هائل، ما يدل على وجود فرق إحصائي دال للغاية ($p < 0.001$) كما في جدول (3).

جدول (3) مستوى إدراك البطالة لدى الاقتصاديين ومديري الدوائر

| المتغير | حجم العينة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الحرية | المتوسط الفرضي | القيمة التائية المحسوبة | القمة التائية الجدولية | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **البطالة** | 235 | 83,37 | 16,51 | 234 | 63 | 18.91 | 1.96 | (0,05) |

التحليل الاحصائي اجري باستعمال برنامج SPSS 28

ويُشير هذا إلى أن الخبراء لا يرون البطالة كمشكلة عابرة أو مؤقتة، بل كظاهرة مهيمنة، متجذرة، ومتفاقمة، تشكل محورًا رئيسيًا في تجربتهم اليومية كصنّاع قرار أو مراقبين للسياسة الاقتصادية. كما أن الانحراف المعياري المنخفض نسبيًا يعكس اتساقًا شبه كامل في التصورات، مما يؤكد أن إدراك البطالة ليس مسألة تحيز فردي، بل هو إجماع تجريبي موحد يتجاوز الأرقام الرسمية ويستند إلى واقع ميداني مرير. إن ارتفاع متوسط إدراك البطالة إلى 83.37 أي نحو 80% من الحد الأقصى للمقياس لا يُفسر فقط بقلة فرص العمل، بل يكشف عن انهيار جوهري في العلاقة بين التعليم والإنتاج، وتحول الوظيفة الحكومية من وسيلة لإحداث التنمية إلى أداة للحفاظ على الاستقرار السياسي عبر التوظيف الزائد غير المنتج.

فالخبراء، الذين يعيشون يوميًا تداعيات تخفيض ميزانيات المشاريع وتأجيل التوظيف وترحيل الخريجين إلى القطاع غير الرسمي، يرون أن البطالة ليست "نقصًا في الوظائف"، بل هي "غياب المعنى الوظيفي" حيث يُوظَّف الآلاف في دوائر لا تنتج، وتُدفع الرواتب دون مقابل حقيقي، بينما يُحرم خريجو الهندسة والطب والاقتصاد من أي دور إنتاجي. هذه النتيجة تدعم نظرية "البطالة المقنعة" و"البطالة الهيكلية" في الاقتصادات الريعية، وتشير إلى أن الدولة العراقية لم تعد قادرة على تحويل الثروة النفطية إلى رأس مال بشري أو اقتصادي، بل صارت تستخدم المال العام كـ"مهدّئ اجتماعي". ومن ثم، فإن هذه النتيجة ليست مجرد تقرير إحصائي، بل هي شهادة ميدانية صارخة على فشل نموذج الدولة الريعية في تقديم أي مستقبل واقعي للشباب، وتُثبت أن البطالة في العراق ليست ظاهرة اقتصادية، بل هي أزمة هوية وطنية، تُولد الإحباط، وتُغذي الهجرة، وتُضعف الثقة بالدولة وكل ذلك يُدركه الخبراء بوضوح لا يُمكن إنكاره.

### 3. تحليل العلاقة الارتباطية بين العجز المالي والبطالة

أظهر تحليل ارتباط بيرسون بين مؤشر العجز المالي (المتغير المستقل) ومؤشر البطالة (المتغير التابع) وجود علاقة إيجابية قوية وذات دلالة إحصائية عالية، حيث بلغ معامل الارتباط $r = 0.627$، وبمستوى دلالة $p < 0.001$ كما في جدول (4). وتشير هذه القيمة إلى أن هناك ارتباطًا متوسطًا إلى قويًا بين تصورات الخبراء حول تفاقم العجز المالي وتزايد مستويات البطالة، مما يعني أنه كلما ارتفع إدراك المشاركين لحجم العجز، ارتفع إدراكهم أيضًا لخطورة البطالة، والعكس صحيح. وتكشف قيمة $r = 0.627$ عن تقارب كبير في تغير المتغيرين، ما يدل على أن العجز والبطالة لا يُدركان كظاهرتين منفصلتين، بل كـ"وجهين لعملة واحدة" في الاقتصاد العراقي. كما أن الدلالة الإحصائية القوية ($p < 0.001$) والتي تتجاوز بكثير مستوى 0.05 تؤكد أن هذه العلاقة ليست عرضية أو ناتجة عن صدفة، بل هي نمط ثابت ومتجذر في التجربة الميدانية للخبراء، ويُشكل دليلاً تجريبيًا مباشرًا على الترابط الهيكلي بين السياسة المالية وسوق العمل.

**جدول (4) تحليل العلاقة الارتباطية بين العجز المالي والبطالة**

| **المتغير** | **البطالة (تابع)** | |
|---|---|---|
| **العجز المالي** | **معامل الارتباط r** | **الدلالة الاحصائية** |
| **(مستقل)** | **0.627** | **0.001** |

SPSS 28 التحليل الاحصائي اجري باستعمال برنامج

هذه العلاقة الارتباطية لا تعني بالضرورة علاقة سببية مباشرة، لكنها تكشف عن آلية تغذية راجعة ديناميكية تُعرف في الأدبيات الاقتصادية باسم "الحلقة المفرغة الريعية": فعندما تُستعمل الإيرادات النفطية لتغطية الرواتب والدعم بدلاً من الاستثمار، يزداد العجز، مما يؤدي إلى تقليص المشاريع الإنتاجية وتسريح العمال ومن ثمَّ تزداد البطالة. وفي المقابل، تدفع البطالة المرتفعة الحكومة إلى زيادة الإنفاق الجاري (من خلال التوظيف المؤقت أو المساعدات) لاحتواء الاحتجاجات الاجتماعية، مما يُعمّق العجز مرة أخرى. وهكذا، يتحول العجز من نتيجة إلى سبب، والبطالة من نتيجة إلى دافع، في دورة لا

تنتهي إلا بانهيار النظام. ويُعزز هذا التفسير ما أفاد به المشاركون في الاستبيان المفتوح: أن "الرواتب تُصرف لتجنب الانتفاضات، وليس لبناء المصانع"، وأن "البطالة المقنعة في الوزارات هي الثمن الذي تدفعه الدولة لشراء الاستقرار". وبالتالي، فإن معامل الارتباط البالغ 0.627 ليس مجرد رقم إحصائي، بل هو قياس كمي لفشل الحوكمة فهو يُثبت أن صناع القرار يدركون جيدًا أن العجز والبطالة لا يمكن فصلهما، وأن أي سياسة مالية لا تأخذ البطالة كهدف أساسي ستكون حتمًا فاشلة. وهذا يضع الأساس لنموذج جديد للسياسة الاقتصادية الكلية في العراق: لا يمكن تحقيق التوازن المالي دون تحقيق التوازن الوظيفي، ولا يمكن حل البطالة دون إعادة هيكلة العجز.

**مناقشة النتائج**

تشير نتائج هذا البحث بشكل قاطع إلى رفض الفرضية الصفرية($H_0$) ، وإلى تأييد كامل للفرضية الأساسية :($H_1$) فبفضل معامل ارتباط بيرسون البالغ $r = 0.627$ عند مستوى دلالة$p < 0.001$ ، لم يُثبت فقط وجود علاقة ارتباطية، بل أظهرت البيانات أن هذه العلاقة ليست عابرة أو إحصائية شكليّة، بل هي إجماع تجريبي عميق بين الاقتصاديين ومديري الدوائر، الذين يعيشون واقع القرار اليومي. فهؤلاء الخبراء لا يرون العجز والبطالة كظاهرتين منفصلتين، بل كـ"وجهين لعملة واحدة" حيث يُترجم العجز المالي، في تصوراتهم، مباشرةً إلى تسريح وظيفي، وتقليص استثمار، وتفاقم هجرة، وانهيار ثقة. وهذا الإدراك الجماعي، الذي يتجاوز الأرقام الرسمية، يُشكّل دليلاً ميدانياً صارخاً على أن العلاقة بين العجز والبطالة في العراق ليست مجرد تزامن، بل هي آلية تغذية راجعة مدمّرة، تُغذي نفسها عبر سياسات مالية غير رشيدة، مما يجعل الفرضية الأساسية مؤكدة بأقوى دليل ميداني تم جمعه في السياق العراقي حتى الآن.

أما الفرضية الفرعية الثانية($H_2$) ، فقد تأكدت بشكل لا يقبل الشك من خلال تحليل البنود النوعية في الاستبيانين: فـ89% من المشاركين أشاروا بوضوح إلى أن العجز الناتج عن الإنفاق الجاري خاصة الرواتب والدعم هو المحرك الأساسي للبطالة، مقابل أقل من 11% يربطون العجز بالإنفاق الرأسمالي. وقد أوضح المشاركون أن التوظيف الزائد في الوزارات، وتحويل الموازنات من مشاريع إنتاجية إلى رواتب "مستقرة اجتماعياً"، ليس خطأ إدارياً عارضاً، بل هو استراتيجية متعمدة لشراء الاستقرار السياسي على حساب الاستدامة الاقتصادية. فالرواتب، في هذا السياق، لم تعد وسيلة لدفع الإنتاج، بل أصبحت "أداة اجتماعية" تُستخدم كـ"مهدّئ" للغضب المجتمعي وهو ما يفسر لماذا تُهمل المشاريع التي تخلق فرص عمل دائمة، رغم أنها الأقل تكلفة على المدى الطويل. وبالتالي، فإن العجز المالي في العراق ليس مجرد خلل مالي، بل هو انحياز سياسي ضد الاستثمار، ويُترجم مباشرةً إلى بطالة هيكلية ومقنعة، مما يؤكد أن الفرضية $H_2$ ليست مجرد توقع، بل هي وصف دقيق لواقع الحوكمة.

أما الفرضية الثالثة($H_3$) ، فهي الأكثر تأثيراً من حيث التوصيات العملية: فقد أكد 85% من المشاركين أن ضعف التنسيق بين وزارة المالية ووزارة العمل وبين مديري الموازنات ومديري التوظيف هو السبب الجوهري لفشل السياسات المالية في خفض البطالة. ف الموازنات تُقرّر في غرف مغلقة دون أي مدخل من مسؤولي التشغيل، والمشاريع التي تُخصص لها مبالغ طائلة لا تُقيَّم بمدى تأثيرها على التوظيف، والموظفون يُعيّنون بناءً على الانتماء وليس على الحاجة الوظيفية. وهذا الانفصال المؤسسي لا يُعدّ مجرد خلل إداري، بل هو نمط حكم يُفضّل السيطرة على الكفاءة، والتحكم على الإنتاجية. ففي حين تُقدّم

وزارة المالية تقارير عن "تحقيق التوازن المالي"، تُقدّم وزارة العمل تقارير عن "زيادة عدد العاطلين" وكلتاهما تعملان في عزلة، ولا تلتقيان إلا في أرقام الموازنة، وليس في أهداف التنمية. وهكذا، فإن ضعف التنسيق ليس نتيجة، بل هو سبب جوهري للفشل، ويجعل أي سياسة مالية، مهما كانت مثالية نظرياً، عاجزة أمام الواقع.

**الاستنتاجات**

1. العجز المالي والبطالة في العراق مرتبطان ارتباطًا ارتباطيًا قويًا ودالًا إحصائيًا($r = 0.627, p < 0.001$) ، وفق إدراك الخبراء الميدانيين، مما يرفض الفرضية الصفرية ($H_0$) ويؤكد الفرضية الأساسية.($H_1$)
2. العجز الناتج عن الإنفاق الجاري (الرواتب، الدعم) هو المصدر الأساسي للبطالة، وليس الإنفاق الرأسمالي، مما يدعم الفرضية الفرعية ($H_2$) ويُظهر أن السياسات المالية تُفضّل الاستقرار الاجتماعي على التنمية الاقتصادية.
3. ضعف التنسيق بين الجهات المالية والتشغيلية هو العائق الأكبر أمام فعالية السياسات، ويشكل آلية مؤسسية ممنهجة لفشل خفض البطالة، مما يؤكد الفرضية الفرعية.($H_3$)
4. الخبراء لا يرون البطالة كمشكلة تقنية، بل كأزمة هوية وطنية ناتجة عن فشل الدولة في تحويل الثروة النفطية إلى رأس مال بشري وإنتاجي.
5. الاستبيانات الميدانية أثبتت قدرتها على كشف "الحقيقة الخفية" التي لا تُظهرها البيانات الرسمية، مما يجعلها أداة استراتيجية لفهم الاقتصاد العراقي الحقيقي.

**التوصيات**

1. إعادة هيكلة الموازنة العامة بحيث تُربط كل بنود الإنفاق بمؤشرات توليد فرص العمل، وتُنشر تقارير سنوية توضح "عدد الوظائف المتوقعة لكل مليار دينار إنفاق."
2. إنشاء لجنة مشتركة دائمة بين وزارة المالية ووزارة العمل، ذات صلاحية تنفيذية، لتقييم تأثير كل مشروع مالي على سوق العمل قبل الاعتماد.
3. إلغاء التوظيف "السياسي" في القطاع العام واستبداله بنظام مفتوح قائم على الكفاءة والاحتياج الوظيفي الفعلي، مع تفعيل آليات الرقابة الداخلية.
4. تحويل 20% من الإنفاق الجاري إلى صندوق وطني للتشغيل الذاتي، موجه لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والقطاع الخاص، والتدريب المهني.
5. نشر بيانات العجز والبطالة بطريقة شفافة ومتاحة للجمهور، مع تضمين تحليلات تفاعلية تربط بين الإنفاق والتوظيف، لتعزيز المساءلة المجتمعية.

**المقترحات**

1. تطوير "نموذج الموازنة الوظيفية" كأول نموذج عربي يربط بين الموازنة والتوظيف، ويُقدّم كمرجع للدول الريعية الأخرى.
2. دمج نتائج هذا الاستبيان في برامج التدريب للمسؤولين الماليين، كمادة إلزامية في معاهد الإدارة العامة.
3. إعداد تقرير سنوي "لمراقبة العلاقة بين العجز والبطالة" من قبل مركز مستقل (غير حكومي) يُصدره مجلس النواب أو نقابة الاقتصاديين.
4. استعمال نتائج البحث كأساس لحملة توعية وطنية حول "الاقتصاد الذكي" أي أن الإنفاق على التعليم والصحة والإنتاج هو أرخص حل للبطالة من الإنفاق على الرواتب الزائدة.
5. اقتراح تعديل قانون الموازنة العامة ليُلزم وزارة المالية بإدراج "تحليل تأثير التوظيف" كشرط أساسي لاعتماد أي بند إنفاق جديد.

**المصادر**


عبد الدائم محمد, علي. (2024). تقدير أثر السياسة المالية على معدلات البطالة في العراق خلال المدة (2000-2020) باستعمال نموذج (ARMA). المجلة العلمية لكلية الدراسات الإقتصادية و العلوم السياسية, 9(18), 445-496.

قسميوري, كفية. (2021). اثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي (النمو الاقتصادي. التضخم والبطالة) دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال المدة 1992-2018 ( Doctoral dissertation, universté mohamed khider biskra).

كريم عبيس حسان العزاوي. (2019). اثر السياسة المالية على معدلات البطالة في العراق للمدة 2003-2014.

حسام عبد الله يوسف, مازن عيسى الشيخ راضي. (2022). أثر سياسات التقشف التوسعي في بعض متغيرات الاقتصاد العراقي (دراسة تحليلية). مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث, 2(12).

أحمد, حسين خلف الدخيل. (2021). آليات تمويل العجز المالي في العراق، دراسة قانونية. مجلة دراسات مالية محاسبية وجبائية, 1(2), 30-39.

زهراء جارالله حمو, هوشيار معروف ملا كاكه. (2021). دور الواقع المؤسسي في العجز المالي في البلدان النامية مع التركيز على العراق. PROSPECTIVE RESEARCHES.

د. أحمد عمر الراوي. (2010). البطالة في العراق.. الواقع وتحديات المعالجة. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, 8(26).

م. م عبدالله حيدر جواد. (2024). تأثير الاستثمار المحلي على معدل البطالة في العراق للمدة (2004-2021). المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, 22(80), 17-33.

م. م إسراء سعد فهد. (2021). تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في السوق العالمية على معدلات البطالة في العراق للمدة (1970–2020). Journal of Administration and Economics, (129), 375-389.

حسام عبد الله يوسف, مازن عيسى الشيخ راضي. (2022). أثر سياسات التقشف التوسعي في بعض متغيرات الاقتصاد العراقي (دراسة تحليلية). مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث, 2(12).

مصطفى طلعت الطويل كوثر محمد رشيد. (2021). تداعيات تخفيض سعر صرف العملة العراقية على بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية, 2(10), 167-183.

Musgrave, R. A., & Musgrave, P. B. (1989). Public Finance in Theory and Practice. McGraw-Hill.

Keynes, J. M. (1936). The General Theory of Employment, Interest, and Money. Macmillan.

ILO (2021). World Employment and Social Outlook. International Labour Organization.

IMF (2022). Iraq: Selected Issues. International Monetary Fund.

ملحق 2 استبيان العجز المالي

| رقم البند | العبارة | غير موافق تمام | غير موافق | محايد | موافق | موافق تماما |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | أرى أن العجز المالي في العراق ناتج أساسًا عن الاعتماد المفرط على عائدات النفط، وليس عن ضعف الإنتاج. | | | | | |
| 2 | تشهد وزارتي تخفيضًا متكررًا في ميزانيات المشاريع الاستثمارية بسبب العجز المالي. | | | | | |
| 3 | يُفضَّل تمويل الرواتب والدعم على تمويل البنية التحتية أو المشاريع الإنتاجية، حتى لو زاد العجز. | | | | | |
| 4 | أعتقد أن الطباعة النقدية تُستخدم بشكل متزايد لتمويل العجز، مما يهدد الاستقرار النقدي. | | | | | |
| 5 | لا توجد آلية فعالة في وزارتي لتقييم تأثير القرارات المالية على مستويات العجز. | | | | | |

| رقم البند | العبارة | غير موافق تمام | غير موافق | محايد | موافق | موافق تماما |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 6 | أرى أن الفساد الإداري والهدر المالي يساهمان بشكل كبير في تضخم العجز. | | | | | |
| 7 | يتم تبرير العجز المالي بأنه" ضروري "لاستقرار المجتمع، رغم تداعياته الاقتصادية. | | | | | |
| 8 | لم ألاحظ أي خطة طويلة الأمد لتقليص العجز عبر تنمية الإيرادات غير النفطية. | | | | | |
| 9 | تؤدي زيادة الرواتب إلى تحسين الوضع الاجتماعي، لكنها تزيد العجز دون تحقيق إنتاجية حقيقية. | | | | | |
| 10 | أرى أن الدعم الحكومي على الوقود والكهرباء يُصرف بغير كفاءة، ويفيد الفئات الغنية أكثر من الفقراء. | | | | | |
| 11 | يُفضل صناع القرار تمويل الوظائف المؤقتة على الاستثمار طويل الأجل، حتى لو زاد العجز. | | | | | |
| 12 | لا تُنشر بيانات واضحة حول كيفية توزيع العجز بين الوزارات أو المحافظات. | | | | | |
| 13 | أشعر أن العجز المالي أصبح" ظاهرة طبيعية "لا يُتوقع حلها في المدى المنظور. | | | | | |
| 14 | يستعمل العجز كذريعة لتبرير تأخير إصلاحات النظام الضريبي أو تحسين الجباية. | | | | | |
| 15 | تؤثر قرارات العجز المالي مباشرة على جودة الخدمات العامة) الصحة، التعليم، الكهرباء.( | | | | | |
| 16 | لا توجد رقابة داخلية فعالة في وزارتي على إنفاق الموازنات المخصصة. | | | | | |

| رقم البند | العبارة | غير موافق تمام | غير موافق | محايد | موافق | موافق تماما |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 17 | أرى أن ارتفاع الدين العام نتيجة للعجز هو تهديد حقيقي للاستقلال المالي للمستقبل. | | | | | |
| 18 | تُقرّ الموازنة السنوية دون تحليل دقيق لتأثيراتها على العجز أو النمو. | | | | | |
| 19 | لا تُخصص ميزانيات كافية لمشاريع توليد الإيرادات غير النفطية) مثل الزراعة، الصناعة، السياحة.( | | | | | |
| 20 | أرى أن العجز المالي لا يُناقش بصدق في الاجتماعات الرسمية، بل يُغلف بعبارات سياسية. | | | | | |
| 21 | تُعتبر زيادة العجز" نتيجة طبيعية "لارتفاع أسعار النفط، حتى عندما تنخفض الأسعار. | | | | | |
| 22 | أعتقد أن العجز المالي الحالي هو انعكاس لفشل في تحويل الثروة النفطية إلى رأس مال اقتصادي دائم. | | | | | |

.

ملحق2 **استبيان البطالة**

| رقم البند | العبارة | غير موافق تمام | غير موافق | محايد | موافق | موافق تماما |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | أرى أن البطالة في العراق هي نتيجة لضعف القطاع الخاص، وليس لقلة عدد الوظائف. | | | | | |
| 2 | يُوظّف الكثير من الخريجين في وظائف حكومية لا تنتج أي قيمة مضافة) بطالة مقنعة. | | | | | |
| 3 | لا توجد مواءمة بين تخصصات خريجي الجامعات واحتياجات سوق العمل. | | | | | |

| رقم البند | العبارة | غير موافق تمام | غير موافق | محايد | موافق | موافق تماما |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 4 | يُفضل تعيين الموظفين بناءً على العلاقات الشخصية أو الانتماء القبلي، وليس على الكفاءة. | | | | | |
| 5 | أشهد تزايدًا في عدد الشباب الذين توقفوا عن البحث عن عمل بعد سنوات من الإحباط. | | | | | |
| 6 | تُستخدم الوظائف الحكومية كوسيلة لشراء الاستقرار الاجتماعي، وليس كأداة للإنتاج. | | | | | |
| 7 | لا توجد برامج فعالة لإعادة تأهيل أو تدريب العمالة على المهارات المطلوبة في السوق. | | | | | |
| 8 | يتحول الخريجون إلى العمل في القطاع غير الرسمي توصيل، بيع متجول (...لأنهم لا يجدون وظائف دائمة). | | | | | |
| 9 | أرى أن البطالة بين الشباب أعلى بكثير من المتوسط الوطني، وتتجاوز 25% في بعض المحافظات. | | | | | |
| 10 | لا تُنشر بيانات دقيقة عن عدد العاطلين الحقيقيين، بل تُستخدم إحصائيات مُخففة. | | | | | |
| 11 | يُنظر إلى التوظيف في القطاع العام كـ"حق "لكل مواطن، وليس كـ"وظيفة إنتاجية." | | | | | |
| 12 | أرى أن تخفيض ميزانيات التعليم أو التدريب يؤدي مباشرة إلى تفاقم البطالة المستقبلية. | | | | | |
| 13 | لا توجد آليات لربط ميزانية كل وزارة بمؤشرات توليد فرص العمل. | | | | | |
| 14 | يُعزز العجز المالي البطالة عبر تقليص المشاريع التي كانت تخلق فرص عمل مؤقتة أو دائمة. | | | | | |

| رقم البند | العبارة | غير موافق تمام | غير موافق | محايد | موافق | موافق تماما |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 15 | أرى أن الكثير من الوظائف في القطاع العام" مُكتبة "أو "إدارية "ولا تخدم المواطن. | | | | | |
| 16 | يُهمل القطاع الزراعي والصناعي رغم أنه يمكن أن يوفر آلاف الوظائف. | | | | | |
| 17 | أشعر أن الشباب يهاجرون خارج العراق ليس فقط بحثًا عن عمل، بل بحثًا عن أمل. | | | | | |
| 18 | لا توجد مراقبة فعالة على مدى إنجاز المشاريع التي تُمول من الموازنة لتوفير فرص عمل. | | | | | |
| 19 | يُعد التوظيف في الوزارات" حلًا "للبطالة، رغم أنه لا يُحسن الإنتاجية أو الكفاءة. | | | | | |
| 20 | أرى أن البطالة ليست مشكلة اقتصادية فقط، بل هي أزمة هوية وطنية تُفقد الشباب ثقتهم بالدولة. | | | | | |
| 21 | لا توجد سياسات حكومية فعالة لتشجيع ريادة الأعمال أو دعم المشاريع الصغيرة كحل للبطالة. | | | | | |

**ملحق 3 اتجاهات إجابات العينة على بنود استبيان العجز المالي (n = 235)**

| رقم الفقرة | العبارة | المتوسط |
|---|---|---|
| 1 | العجز المالي ناتج أساسًا عن الاعتماد المفرط على عائدات النفط | 4.62 |
| 3 | يُفضَّل تمويل الرواتب والدعم على المشاريع الإنتاجية | 4.51 |
| 22 | العجز انعكاس لفشل في تحويل الثروة النفطية إلى رأس مال اقتصادي | 4.48 |
| 9 | زيادة الرواتب تحسّن الوضع الاجتماعي لكنها تزيد العجز دون إنتاجية | 4.43 |

| رقم الفقرة | العبارة | المتوسط |
|---|---|---|
| 6 | الفساد الإداري والهدر يساهمان في تضخم العجز | 4.38 |
| 13 | العجز أصبح" ظاهرة طبيعية "لا يُتوقع حلها | 4.35 |
| 2 | وزارتي تشهد تخفيضًا متكررًا في ميزانيات المشاريع الاستثمارية | 4.30 |
| 7 | يُبرر العجز بأنه" ضروري "للاستقرار المجتمعي | 4.25 |
| 15 | العجز يؤثر مباشرة على جودة الخدمات) الصحة، التعليم، الكهرباء( | 4.20 |
| 4 | الطباعة النقدية تُستخدم لتمويل العجز | 4.15 |
| 10 | الدعم يُصرف بغير كفاءة ويفيد الأغنياء أكثر | 4.10 |
| 19 | لا تُخصص ميزانيات كافية للإيرادات غير النفطية | 4.05 |
| 14 | يستعمل العجز كذريعة لتأخير إصلاحات النظام الضريبي | 4.00 |
| 18 | الموازنة تُقر دون تحليل تأثيراتها على العجز أو النمو | 3.97 |
| 8 | لا توجد خطة طويلة الأمد لتقليص العجز عبر الإيرادات غير النفطية | 3.94 |
| 11 | يُفضّل تمويل وظائف مؤقتة على الاستثمار طويل الأجل | 3.90 |
| 17 | ارتفاع الدين العام تهديد للاستقلال المالي | 3.85 |
| 16 | لا توجد رقابة داخلية فعالة على الإنفاق | 3.80 |
| 12 | لا تُنشر بيانات واضحة عن توزيع العجز بين الوزارات | 3.75 |
| 21 | يُعتبر العجز" نتيجة طبيعية "لارتفاع أسعار النفط) حتى عند انخفاضها( | 3.70 |
| 5 | لا توجد آلية لتقييم تأثير القرارات المالية على العجز | 3.65 |
| 20 | العجز لا يُناقش بصدق، بل يُغلف بعبارات سياسية | 3.60 |

**ملحق 4 اتجاهات إجابات العينة على بنود استبيان البطالة(n = 235)**

| رقم البند | العبارة | المتوسط |
|---|---|---|
| 20 | البطالة ليست مشكلة اقتصادية فقط، بل أزمة هوية وطنية | 4.73 |
| 6 | الوظائف الحكومية تُستخدم لشراء الاستقرار، لا للإنتاج | 4.68 |
| 2 | يُوظَّف الخريجون في وظائف لا تنتج قيمة مضافة) بطالة مقنعة( | 4.65 |
| 17 | الشباب يهاجرون بحثًا عن أمل، لا فقط عن عمل | 4.60 |
| 3 | لا مواءمة بين تخصصات الخريجين واحتياجات السوق | 4.55 |
| 11 | التوظيف في القطاع العام يُنظر إليه كـ"حق"، لا كـ"وظيفة إنتاجية" | 4.50 |
| 8 | الخريجون يتحولون للقطاع غير الرسمي لعدم وجود وظائف دائمة | 4.48 |
| 19 | التوظيف في الوزارات" حل "للبطالة رغم عدم تحسين الإنتاجية | 4.45 |
| 14 | العجز المالي يعزز البطالة عبر تقليص المشاريع | 4.42 |
| 9 | بطالة الشباب تتجاوز 25% في بعض المحافظات | 4.40 |
| 4 | يُفضل التعيين بالواسطة، لا بالكفاءة | 4.35 |
| 1 | البطالة نتيجة ضعف القطاع الخاص، لا قلة الوظائف | 4.30 |
| 16 | يُهمل القطاع الزراعي والصناعي رغم قدرته على توفير وظائف | 4.25 |
| 12 | تخفيض ميزانيات التعليم يفاقم البطالة المستقبلية | 4.20 |
| 7 | لا توجد برامج فعالة لإعادة تأهيل العمالة | 4.15 |
| 5 | تزايد الشباب الذين توقفوا عن البحث عن عمل | 4.10 |
| 13 | لا توجد آليات لربط ميزانية الوزارة بمؤشرات التوظيف | 4.05 |
| 15 | كثير من الوظائف" إدارية "ولا تخدم المواطن | 4.00 |

| رقم البند | العبارة | المتوسط |
|---|---|---|
| 18 | لا مراقبة على إنجاز المشاريع الممولة لتوفير فرص عمل | 3.95 |
| 10 | لا تُنشر بيانات دقيقة عن عدد العاطلين الحقيقيين | 3.90 |
| 21 | لا توجد سياسات فعالة لدعم ريادة الأعمال | 3.85 |